جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

التقسيمات الجغرافية والإدارية في شبه جزيرة عُمان في العصر الإسلامي الوسيط من القرن ١هـ/ القرن٧م إلى نهاية القرن٩هـ/ القرن١٥م

خالد بن خلفان بن ناصر الوهيبي
أستاذ التاريخ المساعد
قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،
جامعة السلطان قابوس
khalidk@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠١٧/١٠/٢٩
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٨/١١/٢٠

التقسيمات الجغرافية والإدارية في شبه جزيرة عُمان في العصر الإسلامي الوسيط من القرن ١هـ/ القرن٧م إلى نهاية القرن٩هـ/ القرن١٥م

خالد خلفان ناصر الوهيبي

الملخص

يدور هذا المقال حول التقسيمات الجغرافية والإدارية لشبه جزيرة عُمان (سلطنة عُمان+ دولة الإمارات) من القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي إلى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بحسب ما ثبت من الدلائل الموجودة في المعلومات التي أوردتها المصادر العربية والمحلية، وبحسب ما أكدته الدراسات الحديثة. تركز الحديث في هذا المقال على التقسيمات الجغرافية الكبرى (الأقاليم) لعمان في فترة الدراسة حسب ما أوردته المصادر العربية والمحلية والدراسات الحديثة، حيث أُشير إلى وجود اثني عشر إقليمًا متميزًا مع تحديد نسبي للقرى التي يضمها كل إقليم وحدود، كل إقليم بالنسبة للأقاليم المجاورة حسب المصادر المتوافرة، وتناول أيضًا التقسيمات الإدارية ضمن منهجية تجمع بين الوصف الجغرافي والمعلومات التاريخية. ولقد زود المقال بعدد من الخرائط لتوضيح حدود عمان في فترة الدراسة وتحديد أقاليمها الجغرافية والقرى التابعة لها. هذه الدراسة في مجملها محاولة لاستكمال معرفتنا بالجغرافية التاريخية لشبه جزيرة عُمان في فترة العصر الإسلامي الوسيط.

الكلمات المفتاحية: جُلفار، الجَوَ، السَر، الشميلية، ديار الحدان، الباطنة، جبال اليحمد، الجوف، حطاط، الشرق، شحر عُمان، أطراف عُمان، ظفار.

“Geographical and administrative divisions of Oman peninsula in Islamic Middle Ages from 1 H/ 7 Ad to the end of 9 H/ 15 AD”

Khalid Khalfan Al Wihaibi

Abstract

This article discusses the major geographical and administrative divisions of Oman and their villages and the borders between these divisions, according to Arabic and Omani primary sources, from the first century of the Hijra to the end of the ninth century of the Hijra. This study is an attempt to establish a good knowledge of historical geography of Oman in the Islamic Medieval era.

Keywords: Julfar, JAW, Sar, Shmiliya, Diyar al- Hadan, Al-Batina, Jibal al – Yahmid, Al – Juf, Hatat, Al – Sharq, Shihr Oman, Atraf Oman, Dhafar.

المقدمة:

مشكلة البحث:

تتركز المشكلة المبحوثة حول ظهور التقسيمات الجغرافية لشبه جزيرة عُمان في العصر الإسلامي الوسيط، وتكوّن التقسيمات الإدارية في الأقسام الجغرافية المختلفة لشبه جزيرة عُمان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات: ما التقسيمات الجغرافية الرئيسة لشبه جزيرة عُمان؟ وما المقومات الجغرافية لجعلها أقاليم مستقل بعضها عن بعض جغرافيا؟ وكيف ظهرت التقسيمات الجغرافية في المصادر؟ وما التقسيمات الإدارية في كل قسم من الأقسام الجغرافية لشبه جزيرة عُمان؟ ومتى وكيف ظهرت تلك الأقسام الإدارية في كل قسم من الأقسام الجغرافية لشبه جزيرة عُمان؟ وما أهم المدن والموانئ الموجودة ضمن كل قسم من الأقسام الجغرافية والإدارية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عدة نقاط: أولاً: أن هذه الدراسة هي أول دراسة متكاملة مستقلة حول التقسيمات الجغرافية والإدارية. ثانيًا: أن هذه الدراسة تربط ما بين المعلومات الجغرافية البحتة والمعلومات التاريخية الموجودة لصياغة فهم أفضل لموضوع البحث.

حدود البحث:

حددت هذا البحث عدة أمور: أولها: الحدود الجغرافية لشبه جزيرة عُمان (سلطنة عُمان+ دولة الإمارات العربية المتحدة). ثانيًا: الإطار الزمني للبحث هو العصر الإسلامي الوسيط من ق١هـ/ ق٧م، إلى ق٩هـ/ ق١٥م. ثالثًا: المعلومات المتوافرة في المصادر المحلية والعربية. رابعًا: الحد الموضوعي للدراسة، والذي يتركز في التقسيمات الجغرافية والإدارية.

أدوات البحث:

تنقسم أدوات البحث إلى عدة أقسام: أولاً: المصادر المحلية. ثانيًا: المصادر العربية. ثالثًا: الدراسات التاريخية الحديثة. رابعًا: الأطالس الجغرافية. خامسًا: الدراسات الجغرافية الحديثة.

منهجية البحث:

طبيعة البحث هي مزيج من الجغرافيا والتاريخ حتمت استخدام منهجيتين: المنهجية التاريخية الوصفية التحليلية، والمنهجية الجغرافية الوصفية، واستخدامهما معًا للوصول إلى مؤشرات، ومن ثم الوصول إلى حقائق جغرافية تاريخية حول موضوع الدراسة.

مصطلحات البحث:

هناك مصطلحان رئيسان في هذه الدراسة:

الإقليم: «الإقليم (Region) يستعمل في الجغرافية الإقليمية للدلالة على منطقة ذات موقع محدد، والتي تكون بطريقة ما متميزة عن المناطق الأخرى، والتي تمتد إلى الحد الذي يمتد معه ذلك التميز بخصوصيات ديموغرافية وعمرانية واقتصادية تختلف عن المناطق الأخرى» (العجيلي، ٢٠١٢: ١١٩).

«الإقليم (Region) منطقة من سطح الأرض تتميز بظاهرة أو ظاهرات أو خصائص معينة تبرز وحدتها وشخصيتها» (أبو حجر، ٢٠٠٩: ٥٤).

من خلال التعريفين السابقين نخرج بأن الإقليم هو مصطلح جغرافي، يعني منطقة جغرافية في بلد ما تتمتع بخصائص جغرافية أو ديمغرافي أو عمرانية أو اقتصادية تفرقه من غيره من الأقاليم.

الولاية: «هي جزء من منطقة أو محافظة، كما هو الحال في المحافظات، تشتمل على مدينة أو عدة مدن وقرى وهي محددة جغرافيا...» (الخصيبي، ٢٠٠٤: ١٢).

الولاية إذن هي وحدة إدارية في الإقليم، تشرف إداريًا على رقعة جغرافية محددة، وتشمل مدينة أو أكثر، وتشمل أيضا عدة قرى.

الإطار الجغرافي والجغرافي التاريخي للدراسة:

أدّى موقع عُمان (شبه جزيرة عُمان) الجغرافي دورًا مهما كملتقى لطرق التجارة الدولية القادمة من الهند وجنوب شرق آسيا، والمتجهة إلى الخليج العربي وفارس والعراق وشرق الجزيرة العربية، أو القادمة من منطقة البحر الأحمر واليمن وشرق إفريقيا، والمتجهة إلى الخليج العربي وفارس والعراق وشرق الجزيرة العربية، وكذلك للتجارة القادمة من الخليج العربي وفارس والعراق وشرق الجزيرة العربية، ومن منطقة البحر الأحمر واليمن وشرق أفريقيا والمتجهة إلى الهند. ساعدها على ذلك إطلالها على ثلاثة مسطحات مائية هي الخليج العربي وبحر عُمان وبحر العرب، مع وجود واجهة مفتوحة لها على المحيط الهندي من خلال بحر عُمان وبحر العرب، حيث يعتبر موقعها أقرب مكان في شبه الجزيرة العربية إلى الهند وجنوب شرق آسيا، وقربها الشديد من فارس واليمن.

ذكر معظم الجغرافيين العرب أن عُمان قسم مستقل من أقسام شبه الجزيرة العربية: قال الإصطخري: «وعُمان مستقلة بأهلها...» (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٧)، وقال ابن حوقل: «وعُمان ناحية ذات أقاليم مستقلة بأهلها فسحة ...» (ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٥)، وقال المقدسي: «... وعُمان كورة جليلة...» (المقدسي، ١٩٠٦: ٦٨، ٩٣)، وقال الإدريسي: «... وبلاد عُمان مستقلة بذاتها عامرة بأهلها...» (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٥)، وقال ياقوت: «عُمان بضم أوله وتخفيف ثانيه وآخره نون: اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند...» (ياقوت، ١٩٨٤، ج ٤: ١٥٠)، والذي يمكن أن نستنتجه من كلام الجغرافيين العرب المذكورين فيما تقدّم أن عُمان كانت بسماتها الجغرافية والسياسة منطقة مستقلة داخل شبه الجزيرة العربية، يؤكد ذلك وجود فواصل من التضاريس الصعبة تفصل بينها وبين التقسيمات الكبرى في شبه الجزيرة العربية كالبحرين ونجد واليمامة واليمن، وهي الصحراء (الدهناء،

الربع الخالي، الأراضي الصحراوية المقفرة الممتدة من عُمان إلى البحرين، أراضي الشحر الممتدة بين عُمان وحضرموت)، وكذلك لاختلاف بيئتها الجغرافية عن باقي أنحاء شبه الجزيرة؛ مما جعلها إقليمًا جغرافيًا مستقلاً بذاته. فمن الناحية الجغرافية يمثل خور العيديد فاصلاً طبيعيًا بين شبه جزيرة عُمان وشبه جزيرة قطر وإقليم البحرين في الشمال الشرقي، بينما كانت صحراء الربع الخالي القريبة من يبرين على نفس الخط المستقيم الممتد من الخور إلى عمق صحراء الربع الخالي حدها الشمالي الغربي، أما حدها في الجنوب والجنوب الغربي فرأس الفرتك وبحر العرب، أما في الشرق فيحدها بحر العرب، بينما حدها الشمالي الشرقي بحر عُمان والخليج العربي، وفي الغرب يحدها صحراء الربع الخالي التي تعد فاصلاً طبيعيًا بين عُمان ووسط شبه الجزيرة عُمان.

الإطار التاريخي للدراسة:

بعد طرد الفرس بشكل نهائي من عُمان بحلول سنة ١٢هـ/ ٦٣٣م انتقلت السيطرة إلى الدولة الإسلامية الراشدة التي كانت تشرف عليه من خلال الوالي المُعَيّن على عُمان، والذي كان يجمع الصدقات والزكاة وعشور التجارة بالتنسيق مع آل الجلندى (سلطان، ٢٠٠٧: ٦٣-٦٧).

استمرت الدولة الأموية في عهد الخليفة معاوية وابنه يزيد في سياسة الخلفاء الراشدين في إدارة شؤون عُمان بالتنسيق مع آل الجلندى، حيث كانت عُمان ضمن دائرة صلاحيات زياد ابن أبيه وابنه عبيد الله بن زياد والي البصرة وخراسان وسجستان والهند والبحرين وعُمان، مع وجود تنسيق بين العامل الذي عينه والي البصرة على عُمان، وعباد بن عبد الجلندى، والذي كان يساعده على إدارة الأمور أبناؤه سعيد وسليمان، ومن المرجح، أن الخلافة في هذه المرحلة كانت تشرف إشرافًا شبه مباشر على موانئ عُمان جلفار ودبا وصحار ومسقط؛ نظرا لأهمية عشور التجارة، والتي كانت تشكل أحد مواردها المالية، والتي كانت تجمع بواسطة موظفين يتبعون عامل الخلافة في عُمان. غير أن دخول الخلافة الأموية بعد وفاة يزيد بن معاوية في مرحلة من الضعف؛ لكثرة التمردات الداخلية ساعد على ظهور نشاط حركة الخوارج النجدات الذين تمكنوا من ضم اليمامة والبحرين إلى سيطرتهم سنة ٦٧هـ/ ٦٨٦م. وفي حدود سنة ٧٠هـ/ ٦٨٩م هاجم الخوارج النجدات عُمان بقيادة عطية بن الأسود الحنفي، وقتلوا عباد بن عبد الجلندى واستولوا على معظم عُمان. هذه السيطرة لم تدم سوى مدّة قصيرة، إذ قُتل الوالي الذي عينه عطية على يد سليمان وسعيد ابني عباد، بعد ذلك حكم سعيد وسليمان عُمان بشكل مباشر مستقلين عن الخلافة الأموية، فلما انتهى الحجاج بن يوسف من التخلص من معارضي الحكم الأموي في العراق في حدود سنة ٧٦هـ/ ٦٩٥م بدأ في أرسال الحملات لإخضاع عُمان للسيطرة المركزية للخلافة الأموية حتى تمكن في حدود سنة ٨٠هـ/ ٦٩٩م من إخضاع عُمان بشكل كامل، والدليل على إخضاع عُمان في هذا التاريخ قيام الخلافة الأموية بسك أول درهم في عُمان في صحار سنة ٨١هـ/ ٧٠٠م. ومن هذا التاريخ عادت موانئ عُمان للسيطرة الأموية، لكن بصورة إشراف مركزي تحت تبعية والي عُمان المعيّن من قبل والي العراق إلى نهاية الحكم الأموي سنة ١٣٢هـ/ ٧٤٩-٧٥٠م (سلطان، ٢٠٠٧: ٧١- ٩٢؛ دوران، ١٩٩٠: ١٣، ١٤، ١٥).

في سنة ١٣٢هـ/ ٧٤٩- ٧٥٠م قامت الإمامة الإباضية الأولى، وهي أول دولة عُمانية مستقلة عن الخلافة الإسلامية منذ دخول عُمان في تبعية الدولة الإسلامية منذ سنة ١١هـ/ ٦٣٢م، مستغلة الفراغ السياسي ما بين سقوط الخلافة الأموية وقيام الخلافة العباسية؛ لكنها عاشت أقل من سنتين، حيث قضى عليها القائد العباسي خازم بن خزيمة التميمي سنة ١٣٤هـ/ ٧٥١-٧٥٢م، وبذا فرضت الخلافة العباسية لمدة ٤٠ سنة. وفي سنة ١٧٧هـ/ ٧٩٣م قامت الإمامة الإباضية الثانية، وبدأ معها سيطرة مباشرة على عُمان، واستمر هذا الأمر حتى سنة ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م عندما تمكن محمد بن ثور والي البحرين من القضاء عليها بصورة نهائية، وأعاد سيطرة الخلافة العباسية على عُمان مرة أخرى. ومنذ سنة ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م، وحتى سنة ٣١٦هـ/ ٩٢٨م ولمدة ٣٥ سنة تولى على الأجزاء الساحلية والموانئ وقسم من الأجزاء الداخلية عدد من الولاة الذين يدينون بالتبعية للخلافة العباسية، لكنهم كانوا شبه مستقلين ضربوا أسماءهم على النقود التي أصدروها في عُمان واتخذوا صحار عاصمة لحكمهم (دوران، ١٩٩٠: ٢٢- ٢٥، ٢٦؛ العش، ١٩٩٤: ١٢- ١٩؛ فوزي، ٢٠٠٧: ١٠٥- ١١٣؛ مايلز، ١٩٩٠: ١١٤، ١١٥- ١٢٠).

منذ سنة ٣١٧هـ/ ٩٢٩م، وحتى سنة ٣٥٠هـ/٩٦١م أقام يوسف بن وجيه ابن أخت الوالي العباسي أحمد بن هلال أسرة حاكمة امتدت لجيلين، جيل محمد بن يوسف، وجيل عمر بن يوسف، وقد حكمت معظم أراضي عُمان بما فيها الموانئ الساحلية (الأزكوي،٢٠٠٦ ج٢: ٨٩٩- ٩١٠؛ دوران، ١٩٩٠: ٢٥، ٢٦- ٢٨؛ العش، ١٩٩٤: ١٩، ٢٠- ٣٨؛ فوزي،٢٠٠٧: ١١٧- ١٢٦). بعد ذلك دخلت عُمان منذ سنة ٣٥١هـ/ ٩٦٢م، وحتى سنة ٣٦١هـ/ ٩٧١- ٩٧٢م في صراعات بين عدة قوى، هي الإمامة الإباضية والقرامطة وفرق الجند الوجيهية والبويهيين إلى أن استتب الأمر للبويهيين منذ سنة ٣٦٢هـ/ ٩٧٢م- ٩٧٣م، الذين استمر حكمهم لعُمان بما فيها الموانئ الساحلية حتى سنة ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠- ١٠٥١م عندما تمكن الإمام الإباضي راشد بن سعيد بن عبدالله اليحمدي (٤٢٥هـ/ ١٠٣٣- ١٠٣٤م- ٤٤٥هـ/ ١٠٥٣- ١٠٥٤م) من الاستيلاء على صحار عاصمة الإمارة البويهية في عُمان، وقتل بهرام بن أبي كاليجار البويهي، وبذا انتقلت إدارة ميناء مسقط إلى الإمامة الإباضية (الأزكوي، ٢٠٠٦، ج٢: ٨٩٩- ٩١٠؛ دوران، ١٩٩٠: ٢٥، ٢٦- ٤١، ٤٢؛ العش، ١٩٩٤: ١٩، ٢٠- ٣٨؛ مايلز، ١٩٨٦: ١٢٩- ١٤٩، ١٥٠؛ فوزي، ٢٠٠٧: ١١٧- ١٤٣). بعد وفاة الإمام راشد بمدّة قصيرة قام بقايا البويهيين في كرمان بإعادة الاستيلاء على صحار ومسقط، ووضعوا على صحار واليًا هو شهريار بن باقيل الطجيكي، الذي ظل يحكمها إلى قيام عماد الدين قره أرسلان قاورد المعروف بالذيب بغزو عُمان حوالي سنة ٤٥٩هـ/ ١٠٦٦- ١٠٦٧م، وضمها إلى إمارة سلاجقة كرمان. استمر سلاجقة كرمان في حكم عُمان كلها أو أجزاء منها بخاصة

الموانئ الساحلية حتى سنة ٥٨٦هـ/ ١١٩٠م (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٧؛ التطيلي،٢٠٠٢: ٣٣٨؛ الحميري، ١٩٨٤: ٥٠٥؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٤ :٣٩٣؛ ابن المجاور، ١٩٥٤: ٣١٨– ٣٢٧؛ الأزكوي، ٢٠٠٦، ج٢: ٩١٤– ٩١٥، ٩١٦؛ القوصي، ١٩٧٦: ٥٩، ٦٠– ٦٥؛ وينك،٢٠١٢: ٧٢، ٧٣، ٧٤). في القرن السادس الهجري/ القرن الثاني عشر الميلادي أصبحت جزيرة قيس (كيش) الواقعة على مدخل الخليج العربي أكبر قوة بحرية في الخليج العربي وبحر عُمان، وكانت من القوة بمكان إلى درجة أن حاكم قيس سنة ٥٣٠هـ/ ١١٣٦م قام بهجوم فاشل على ميناء عدن بغرض السيطرة على التجارة. بعد انتهاء الوجود السلجوقي في عُمان في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي سيطرت جزيرة قيس على موانئ عُمان المطلة على بحر عُمان كصحار ومسقط، وربما على الموانئ العُمانية المطلة على بحر العرب أيضًا كميناء قلهات وميناء صور (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٧؛ التطيلي، ٢٠٠٢: ٣٣٨؛ الحميري، ١٩٨٤: ٥٠٥؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٤: ٣٩٣؛ ابن المجاور، ١٩٥٤: ٣١٨– ٣٢٧؛ الأزكوي، ٢٠٠٦، ج٢: ٩١٤– ٩١٥، ٩١٦؛ القوصي، ١٩٧٦: ٥٩، ٦٠– ٦٥؛ وينك، ٢٠١٢: ٧٢، ٧٣، ٧٤؛ ابن المجاور، ١٩٥٤: ٣١١؛ مايلز، ١٩٩٤: ١٥٨). في بداية القرن السابع الهجري/ بداية القرن الثالث عشر الميلادي قبل سنة ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م، تمكن الخوارزميون من احتلال قلهات، ومن المرجح أنهم استولوا على ميناء مسقط أيضًا بالإضافة إلى سائر مناطق عُمان، تلاها هجوم غُز كرمان في سنة ٦١٩هـ/ ١٢٢٢م (ابن المجاور، ١٩٥٤: ٣١١؛ مايلز، ١٩٨٦: ١٥٨). في بداية القرن السابع الهجري/ بداية القرن الثالث عشر الميلادي ظهر ميناء هرمز الذي كان ميناءً نشطًا في القرون السابقة كقوة بحرية وتجارية مسيطرة، مستفيدًا من انتهاء السيطرة الخوارزمية على فارس واجتياح المغول لها، وضعف قوة جزيرة قيس، وضعف الدولة في عُمان بسبب الصراع الداخلي بين الإمامة الإباضية والنباهنة، وعدم وجود دولة مركزية قوية في عُمان. هذه الظروف المواتية مكنت محمد بن أحمد الكوشي سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م من فرض سيادته على جزيرة قيس منافستها الكبرى على التجارة في الخليج العربي؛ لتتمكن مملكة هرمز من فرض سيطرتها عليها بشكل نهائي سنة ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م، وقد أخضعت أيضا سواحل شرق الجزيرة العربية والبحرين وموانئ عُمان جلفار وخورفكان ودبا وكلباء وصحار ومسقط وقريات وقلهات وصور. في بداية القرن الثامن الهجري/ بداية القرن الرابع عشر الميلادي انتقل حكام هرمز إلى جزيرة جرون القريبة للميناء. حكم وأدار الهرمزيون معظم موانى عُمان مدة ما يقارب قرنين من الزمان حتى غزو القائد البرتغالي البوكيرك لتلك الموانى سنة ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م (ابن بطوطة، ١٩٨٧، ج٢: ١٣٧؛ الأزكوي، ٢٠٠٦، ج٢: ٩١٤– ٩١٨، ٩١٩؛ دوران، ١٩٩٠: ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤؛ مايلز، ~~١٩٨٦~~: ١٥٨، ١٩– ١٦١؛ Lockhart, L, EI2, vol.3 p. 584b; Wilkinson, J.C, EI2, vol. IV: p. 500b)

إذن اتسم تاريخ عُمان في العصر الإسلامي الوسيط بالاضطراب وعدم الاستقرار؛ بسبب الصراعات الداخلية بين الإمامة الإباضية والقوى المحلية كالنباهنة، والقوى المحلية والقوى الخارجية كالخلافة الأموية والعباسية وولاتها المستقلين والوجيهيين والبويهيين والدويلات الموجودة في الساحل الفارسي للخليج العربي في إقليم كرمان، كإمارة سلاجقة كرمان والخوارزميين ومملكة هرمز المتمركزة في جزيرة جيرون. كل ذلك أدى إلى غياب السلطة المركزية في عمان في معظم العصر الإسلامي الوسيط، وتشرذم وعدم ثبات التقسيم الإداري في الأقاليم الجغرافية لشبه جزيرة عُمان، وهيمنة القوى الخارجية على الموانئ الساحلية جلفار ودبا وخورفكان وكلباء وصحار ومسقط وقلهات وصور. أما إقليم ظفار فتأسست فيه منذ القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي كيانات محلية مستقلة كالمنجويين والحبوضيين، والدولة الرسولية الظفارية التي هي في الواقع امتداد للدولة الرسولية في اليمن.

هناك عدد من التقسيمات الجغرافية الرئيسة لعُمان تداولتها المصادر العُمانية المحلية، وذكر بعضها في بعض المصادر الجغرافية العربية، وإن لم تشر هذه المصادر العربية إليها كأقاليم منفصلة، وهي على النحو الآتي:

١ – إقليم جُرفار/ جُلفار/ الصير/ صير عُمان:

جُرفار/ أو جُلفار اسمان كانت المصادر العربية تطلقهما على موضع رأس الخيمة في الوقت الحالي (العوتبي، ١٩٩٢، ج١: ١٥٠؛ الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٠، ١٦٢؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٤: ١٢٨، ١٥٤)، أما اسم رأس الخيمة فقد شاع كما يقول مايلز بعد طرد الفرس منها بعد سنة ١١٥٦– ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م، وبعدما تحوّل السكان إلى موضع أكثر ملاءمة للدفاع عن المنطقة الذي عرف باسم رأس الخيمة (مايلز، ١٩٨٦: ٣٥٢)؛ (Slot, 1993: 42). أما اسم الصير كموضع فقد أشار إليه ياقوت إلا أنه لم يذكره كاسم مرادف لجُلفار، ولم يذكر وجود صلة بينهما، وإنما ذكره كاسم لموضع منفصل بعيدًا كثيرًا عن جلفار، فقال فيه: «... جبل على الساحل بين سيراف وعُمان» ، مما يوحي أن الصير كموضع كان معروفًا في أيامه في القرن٧هـ/ القرن ١٣م؛ لكن ياقوت لم يستطع تحديده بدقة (ياقوت، ١٩٨٤، ج٣: ٤٣٨). وبعد أربعة قرون أخرى نرى أن الوثائق العُمانية تشير إلى قيام الإمام ناصر بن مرشد اليعربي في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي (١٠٣٤– ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٤– ١٦٤٠م) بتعيين أبي عبد الله سليمان بن راشد الكندي واليًا على الصير (السالمي، ١٩٩٩: ٧٧). وهذا ما ذكره صاحب كشف الغمة ثلاث مرات في كتابه، وجعل جلفار والصير علمين مترادفين لموضع واحد، قال: «ثم إنّ الإمام جهز جيشًا، وجعل عليه علي بن أحمد، وعضده ببني عمه من آل يعرب وأمره بالمسير إلى قرية جلفار، وهي الصير...» (مجهول، ١٩٨٥: ٣٨٥، ٣٥٩، ٣٨٣). يشير سلوت الذي اعتمد في دراسته على الوثائق الهولندية أن هذا الاسم كان في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي علمًا لإقليم واسع يمتد من شبه جزيرة مسندم إلى الشارقة (Slot, 1993: 36-42). ووجد مايلز الذي زار منطقة الساحل

الشمالي لعُمان في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي أن الأهالي يطلقون على المنطقة الساحلية الممتدة من حدود قطر إلى رأس الخيمة صير عُمان (مايلز، ١٩٨٦: ٣٤٩).

يشير ياقوت في معجمه إلى أن حد البحرين الجنوبي في العصر الأموي هو جُلفار؛ مما يعني في الوقت نفسه أن حد عُمان من ناحية الشمال ينتهي عند جلفار (جرفار) (ياقوت، ١٩٨٤، ج ١: ٣٤٧). ظلت جُلفار تُعدّ طوال القرون الهجرية السبعة جزءًا من عُمان، حيث عدها كل من المقدسي المتوفى في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وأكدها ياقوت الحموي المتوفى في النصف الأول من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي أنها من مدن عُمان (المقدسي، ١٩٠٦: ٧٠، ٧١؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ١٢٨). وهناك حقيقة جغرافية تاريخية أن الأراضي الواقعة بين جُلَّفار والبحرين (المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية) كانت في الغالب مقفرة من السكان، شحيحة الموارد المائية، وقد وصفت بعض المصادر الجغرافية الطريق بين البحرين وعُمان بأنه شاق غير مسلوك للمسافرين عن طريق البر (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٨؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٥؛ البكري، ١٩٧٧: ٤٦؛ الإدريسي، د.ت، ج١: ٣٧٩؛ king, n.d .: 72 بالإضافة إلى تنازع القبائل البدوية فيه أو قطعهم للطريق على المسافرين؛ مما أدى إلى عدم توافر الأمان الكافي للمسافرين في هذا الطريق البري (الإصطخري،١٩٦١: ٢٨؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٧؛ الإدريسي، د.ت، ج٢: ١٥٩)؛ لذا فضل كثير من المسافرين والتجار السفر عن طريق البحر للوصول إلى كلا المنطقتين.

عند جلفار واجه الإمام الإباضي الأول الجلندى بن مسعود كلًا من شيبان الصغير الخارجي وخازم بن خزيمة القائد العباسي سنة ١٣٤هـ/ ٧٥٠م، مما يدل وبشكل غير مباشر على أن آخر مدينة مهمة في شمال عُمان كانت جلفار، وأن قبائل الأزد من العتيك التي تكوّن جزءًا من العصبية القبلية لأزد عُمان كانت تعيش في تلك المنطقة (هاشم، ١٩٧٧: ١٨٤– ١٨٨).

يرى ويلكنسون أن جُلفار لم تكن تضم أراضي إمارة رأس الخيمة الحالية في الوقت الحالي فقط، وإنما من المرجح أن تكون مركزًا لإقليم امتدت أراضيه غربًا لتشمل إمارات أم القوين وعجمان والشارقة في الوقت الحالي (Wilkinson, 1977: footnote no.5 ., p.33)

إنّ افتراض ويلكنسون قريب من الصحة إذ إنّ جُلفار كانت أهم مركز تجاري في جنوب الساحل الغربي للخليج منذ بداية العهد الإسلامي، فمن البديهي أن تكون المناطق القريبة المجاورة لها، والتي تملك موارد مائية كافيه لقيام زراعة فيها تابعة لها، بخاصة مع توافر مجتمع سكاني متجانس، متمثل في معظمه بقبيلة العتيك الأزدية التي كانت تقطن هذه المنطقة، ولمّا كانت المنطقة الساحلية الممتدة من الشارقة في الوقت الحالي إلى حدود شبه جزيرة قطر ذات طبيعة جغرافية تغلب عليها التكوينات الجبسية والبركانية والسباخ والخيران الضيقة (The National Atlas of The United Arab Emirates, 1993: Plate. 7)لذا غابت عنها الزراعة بسبب قلة المياه وعدم صلاحية أراضي سهولها الساحلية، بينما لم تكن سواحلها مواتية من الناحية الطبيعية لإقامة الموانئ؛ لذلك خلت من التركز السكاني إلا من القبائل الرعوية أو من الصيادين أوغواصي اللؤلؤ، فهي -للأسباب السابقة- لم تشكل أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، بينما أقام سكانها علاقات مصالح لحاجتهم لمنتجات المناطق الداخلية المتركزة في الجوّ (البريمي/ العين) أو بينونة (ليوا)، وتشير المعلومات التي جمعت في العصر الحديث، والتي تشير إلى ارتياد سكان ليوا لنواحي البحر؛ لأجل الصيد والغوص من أجل اللؤلؤ في المناطق الساحلية بين جلفار وشبه جزيرة قطر، وهي ممارسة على الأرجح موغلة في القدم. لأجل ذلك بقيت جلفار الميناء الوحيد المستخدم في هذه المنطقة طوال العصور الوسطى وحتى بداية العصور الحديثة (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٨؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٥،٤٧؛ البكري، ١٩٧٧: ٤٦)؛ (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٩، ١٦٢،١٦٣، ٣٧٩؛ لوريمر، السجل التاريخي، ج٢: جغرافيا، مج٦: ٤٨- ٥٢؛ (King, n.d. :71,72 ؛ WILKINSON, 1977:56-66

وأفضل وصف لهذا الساحل ما سطره الإدريسي في كتابه نزهة المشتاق حيث ذكر: «ومن جلفار وأنت نازل إلى البحرين تصير إلى مرسى السبخة، وهو مرسى فيه عين نابعة عذبة، ومنه إلى شقاب وبوار وبحر عويص صعب السلوك، وتسمى هذه الأمكنة ببحر قطر، وفي هذا البحر عدة جزائر خالية لا عامر بها، يأوي إليها أجناس من الطير البحري والبري فيجتمع بها من زبولها المقادير الكثيرة، فإذا طاب ماء هذا البحر للسفر قصدت إليها المراكب فتوسق تلك الزبول التي كومتها الطير في تلك الجزائر، وتصير بها إلى البصرة وغيرها فيبيعونها هناك بالثمن الكثير، وتلك الزبول تصرف في عمارات الكروم والنخل والجنات والبساتين، وليس على بحر قطر ساكن ولا يأوي إليه أحد، وهو مكان مخوف برًا وبحرًا، ومنه يسار إلى مرسى المفقود، وهو مرسى جليل مكن من رياح شتى وبه عين ماء غزير عذب، ومنه إلى ساحل هجر وهو أول بلاد البحرين...» (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٦٢، ١٦٣). يمثل وصف الإدريسي لهذا الساحل أهم وصف تركه لنا الجغرافيون العرب في العصر الإسلامي الوسيط، وقد أشار إلى وجود مرسى قليل الأهمية بعد بلدة جُلفار هو مرسى السبخة، الذي لم تشر إليه بقية المصادر، وذكر أن به عينًا عذبة، لكن لا يمكن تحديد بدقة موقع ذلك المرسى الذي يمكن أن يكون موضعًا بين رأس الخيمة ودبي، وهي المناطق الأكثر احتمالاً لوجود مياه عذبة فيها، إذ إنّ الساحل من بعد دبي إلى شبه جزيرة قطر خال من المياه العذبة كما ذكره تقرير مايلز حول هذا الساحل، معتمدًا على مسوحات البحرية الإنجليزية في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعلى مشاهداته العيانية (مايلز، ١٩٨٦: ٣٤٨– ٣٥٤). ولمّا كان مرسى السبخة هو آخر موضع قبل بحر قطر، ولمّا كان بحر قطر هنا يشمل بالإضافة إلى قطر ساحل إمارة أبوظبي في الوقت الحالي، الذي تدل عليه سلسة الجزر المتناثرة بما تحويه من مخلفات ضخمة للطيور البحرية، والتي لا يوجد مثيلها قرب ساحل شبه جزيرة قطر، فإنه من المرجح أن يكون مرسى السبخة

الذي ذكره الإدريسي -أقرب في التحديد- موضع دبي في الوقت الحالي (King ,n.d. : 72,73)

إن أطلاق اسم جُلفار على إقليم الصير -عند صاحب كشف الغمة- يشير بشكل أو بآخر إلى أنّ الصير كعلم حلّ محل جُلفار، وأخذ معه نفس النطاق الجغرافي له من رأس الخيمة الحالية، ومعه كامل الساحل على الخليج العربي إلى شبه جزيرة قطر، وما ذكر من أدلة سابقة حول حدود إقليم جُلفار والساحل الشمالي الشرقي لعُمان في العصر الوسيط يؤكد أن هذه المنطقة بأسرها كانت تحت إدارة والٍ واحد في عهد الدولة الإباضية الثانية في أواخر القرن ٣هـ/ ٩م، ويسمى والي جرفار (أبو المؤثر: ٣١). مما يدعونا إلى القول بحتمية دخول المنطقة من حد جلفار (رأس الخيمة) إلى حد شبه جزيرة قطر تحت الإشراف الإداري لوالي جلفار، ومن ثمّ دخولها ضمن النطاق الجغرافي لعُمان التاريخية. وكذلك كانت حدود إقليم البحرين الجنوبية تنتهي عند شبه جزيرة قطر.

٢- الجَوّ/ تُؤام/ بينونة:

يمكن تحديد الحدود الغربية لعُمان بشكل عام بالربع الخالي، وهو حد طبيعي فاصل لعُمان من جهة الغرب لقسوة مناخه وقلة المصادر الطبيعية من مياه ونبات وحيوان وتكاثف رماله وخلوه من مراكز الاستقرار السكاني، لذا فهو بهذه الحالة يمثل فاصلا طبيعيا قويا بين شمال غرب عُمان ووالسط والشمال الشرقي لشبه الجزيرة العربية (King, EI2 , n.d. , VOL.8:575,576,577) .

فالإدريسي يشير إلى أن بين وسط الجزيرة نجد، وعُمان مناطق قفر شاسعة، قال: «وبين نجد وبلاد عُمان برار متصلة...» (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٨)، إلا أنه من ناحية أخرى يشير إلى اتصال حدود عُمان من ناحية الشمال الغربي بإقليم اليمامة؛ لكنه لم يحدد طبيعة هذا الاتصال، ولا يشير إلى أي منطقة حدودية بينهما: «ويتصل بأرض عُمان من جهة الغرب ومع الشمال أرض اليمامة...» (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٩). ولم تحاول المصادر العربية أو المحلية إعطاء تحديد أدق من ذلك لحل هذا الإشكال، ذكر الهمداني أن الرمال غطت المنطقة الممتدة بين عُمان واليمامة: «ورمل الدهناء بين اليمامة والبصرة مقبلاً من عُمان وذاهبًا إلى المغرب قصد مصر...»، (الهمداني، ١٩٨٣: ٢٧٤)؛ لكنه ذكر أيضًا أن (محجة عُمان) طريق الحج البري يمر على منطقة في شرق اليمامة تسمى يبرين: «يبرين في شرقي اليمامة، وهي على محجة عُمان إلى مكة...» (الهمداني،١٩٨٣: ٢٧٨)، وأن بين يبرين وعُمان مساحات من الرمال: «ووراء يبرين والخن رمل إلى عُمان متصل لم يطأه أبو مالك ومحجة عُمان في هذا الرمل تأخذ على يبرين والخن» (الهمداني،١٩٨٣: ٢٦٣).

هناك خلاف بين الجغرافيين العرب حول مكان يقال له بينونة حيث عدّها ابن خرداذابة وكذلك فعل ياقوت من قرى البحرين (ابن خرداذابة، د.ت: ١٥٢؛ ياقوت،١٩٨٤، ج١: ٣٤٧)؛ وأشار الزمخشري إلى وجود بينونة بين البحرين وعُمان، وأن بينها وبين البحرين ٦٠ فرسخا= ٣٦٠ كم تقريبًا، دون تحديد دقيق لمكانها (الشرق، الوسط، الغرب من دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي) (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٨)، وأكد ذلك ياقوت أيضًا في إحدى رواياته. (ياقوت،١٩٨٤، ج١: ٥٣٦)، وذكر البكري أن موقعها بين عُمان والبحرين، رابطًا موقعها بقبيلة سعد التي تقطنها «موضع في شق سعد بين عُمان والبحرين» (البكري،١٩٤٥- ١٩٥١، ج١: ٩٨). يرى كنج الذي قام بدراسة عنوانها: «تاريخ الإمارات منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العهد الإسلامي» أن بينونة هي منطقة في غرب إمارة أبوظبي الحالية، غير أنه لم يقدم دليلًا مقنعًا على صحة فرضيته. (King, n.d. :72)

وعلى الرغم من ذلك، فإن رأي كنج هو الأقرب إلى الصواب، حيث أشار الأصبهاني صاحب كتاب بلاد العرب إلى أن يبرين قريبة جدًا من عُمان (بحذائها)، ويسكنها بنو سعد بن زيد مناة من تميم... «وأما سعد بن زيد مناة فأقصاها يبرين، وهو بحذاء عُمان ينزله، منهم بنو عوف بن سعد وأخلاط سعد، ثم هم متصلون إلى الأحساء...» (الأصبهاني، ١٩٦٨: ٣٥١). وقد أشار معاصره الحربي إلى وجود بني سعد في يبرين (الحربي، ١٩٦٩: ٥٨٣، ٦٢١)، وكذلك قول البكري المتوفى في القرن الخامس الهجري في معجم ما استعجم (البكري، ١٩٤٥- ١٩٥٠، ج٤: ١٣٨٦، ١٣٨٧). لكن يبرين خربت، وقتل كثير من أهلها على يد القرامطة في القرن ٤هـ/ ١٠م، ولم تسكن حتى القرن ٧هـ/ ١٣م. (المسعودي،١٩٨١: ٣٥٧؛ الجاسر، د.ت: ١٨٧١، ١٨٧٣).

وأشار العوتبي (القرن ٥هـ/ ١١م) إلى وجود مجموعة صغيرة (ناس) من قبيلة بني سعد في تؤام (البريمي) (العوتبي، ١٩٩٢، ج٢: ٢٢١). هذا الوجود لبني سعد كمجموعة صغيرة في تُؤام ربما يشير إلى هجرتهم من يبرين في القرن٤هـ/ ١٠ م ، مما يساعد على تغليب فكرة أن شق سعد الذي ذكره البكري ربما كان يمتد من يبرين القريبة من أقصى حد عُمان في الشمال الغربي نزولاً بمحاذة الربع الخالي إلى الجنوب إلى بينونة، ثم شرقًا إلى تُؤام؛ إذ إن السواحل الشمالية من السبخة (دبي) الحالية إلى حدود شبه جزيرة قطر غير صالحة للإقامة؛ لعدم توافر الماء والبيئة النباتية المناسبة للرعي، لذا الأقرب إلى الصواب أن تكون بينونة في المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي الحالية، والتي يوجد فيها قدر كاف من الماء والنبات لإقامتهم، كما يبدو ذلك واضحًا في ليوا، وأن قبائل الأزد من العتيك وقبيلة كندة قد غلبوا على المناطق شرقي تُؤام.

ويمكن أيضا الخروج باستنتاجات من نصوص الإدريسي والهمداني أن هناك اتصالاً بين عُمان واليمامة من جهة الشمال الغربي لعُمان، من خلال الحدود الشرقية لليمامة عند يبرين، تلك الواحة المنقطعة في رمال الدهناء التي تفصل عُمان عنها صحراء رملية (الهمداني، ١٩٨٣: ٢٧٨). وفي هذه الصحراء الرملية بين عُمان ويبرين طريق مسلوك كله أو جزء منه من قبل الحجاج العُمانيين الذي يعبرونه إلى يبرين في طريق ذهابهم إلى مكة. كل ذلك يشير إلى أن الأراضي الواقعة بعد يبرين والخن في الشرق والجنوب الشرقي لليمامة أو شمال غرب عُمان هي بينونة (ليوا) في المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي، وهي جزء من عُمان التاريخي.

يبدو أن اسم بينونة قد اختفى من المصادر العربية بعد العصر الإسلامي الوسيط، حتى إذا جئنا إلى عصر الإمام ناصر بن مرشد

اليعربي في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م- ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) وجدنا أن اسم هذه المنطقة قد تغير إلى ليوا، وأصبحت ضمن سلطة والي الإمام أبي الحسن علي بن عثمان (والي ليوا وحتى وديار الحدان والجو ودبا)، وهو الاسم الذي ما زلت تعرف به كأهم منطقة استيطان في جنوب وسط إقليم الظفرة في المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي (السالمي، ١٩٩٩: ٧٧؛ Mulligan, EI 2,1965, vol.2: 556-557) الجوّ في اللغة على ما يقول ياقوت ما اتسع من الأودية (ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ١٩٠)، وعادة ما يطلق في المؤلفات العربية على إقليم اليمامة، وعلى مكانين فيها هما جو الخضارم وجو الجوادة، وهناك مناطق أخرى في شبه الجزيرة يطلق عليها اسم جو مثل جو سويقة وجو أثال وجو مرار (ياقوت،١٩٨٤، ج٢: ١٩٠). ويشير تعدد المناطق التي أُلحقت بها كلمة جوّ غالبًا إلى مناطق فيها أودية متسعة (ابن منظور، مج ١، ٧٣٥). وهذا التعريف ينطبق إلى حد كبير على تُؤام (البريمي) (لوريمر، السجل التاريخي، ج٢: جغرافيا، مج١: ٢٧٢؛ لوريمر، السجل التاريخي، ج٢: جغرافيا، مج٤: ٩٦،٩٧). وإذا ربطنا بين سامة بن لؤي وجوّ نرى أن هناك إشارة عند ياقوت تفيد أن سامة توفي بموضع بعُمان يقال له جوّ (ياقوت،١٩٨٤، ج٢: ١٨٨)، وأن مكان التجمع الرئيس لبني سامة حسب المصادر المحلية والعربية كان في القرون ١-٤هـ/ ٧- ١٠م، وكان قبلها في تُؤام (ياقوت،١٩٨٤، ج٢: ٥٤).

ويطلق صاحب كشف الغمة اسم الجوّ على تُؤام وكأن الكلمتين تطلقان على المكان نفسه بالتناوب (مجهول، ١٩٨٥: ٢٢١). نستنتج من ذلك أن جوّ أو الجوّ هي نفسها تُؤام. ولمّا كانت كلمة تؤام هي الأكثر تداولاً في المصادر لذا سنركز في الحديث عن هذا الإقليم على تؤام.

وقد ضبط البكري اسم تُؤَام على وجهين، الأول: تُؤام: بضم أوله وهمز ثانيه على وزن فُعَال، والوجه الثاني: هو تَوْءَم بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده همزة مفتوحة (البكري، ١٩٤٥- ١٩٥٠، ج١: ٣٢٣)، وأورد ياقوت ضبطًا آخر لقراءة اسم المكان، وهو تُؤام بالضم ثم فتح الهمزة بوزن غلام (ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ٥٤).

وهناك ثلاثة مواضع في شبه الجزيرة العربية يطلق عليها اسم تُؤام أحدها في عُمان، والآخر في اليمامة، وموضع ثالث في البحرين (ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ٥٤)، وذكر ياقوت تُؤام كمكان في إقليم البحرين، وهو مغاص للؤلؤ (ياقوت، ١٩٨٤، ج١: ٣٢٣)، وتُنسب إليها اللؤلؤة ذات الجودة الفائقة (الدرة التُؤامية) من مغاص يسمى تُؤام. وإشارة ياقوت إلى وجود موضع يسمى تُؤام كان مغاصا للؤلؤ بالبحرين يؤكده البعد الجغرافي لتؤام العُمانية (البريمي) عن البحر، وينفي عنها شهرتها كمغاص للؤلؤ وارتباطها بالدرة التؤمية. ويشير ياقوت إلى أن تؤام العُمانية تشتمل على قرى كثيرة (ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ٥٤).

لمّا كانت تُؤام هي الجوّ وهي البريمي؛ إذن دعونا نستعرض قرى البريمي حسب ما ذكرته المصادر في العصر الحديث؛ إذ لا توجد أي إشارة إليها في مصادر العصر الوسيط، وهذه القرى تشمل الحماسة، والعين، والصعراء، والهلي أو هبلى، والقطارة، والقيمي، والمعترض، والمويقعي، والجاهلي. وتبلغ مساحتها ٦كم * ٩كم= ٥٤كم٢ (السالمي: ٥٣؛ Mulligan, EI2,1965, vol.2:1313,1314)

تكمن أهمية موقع البريمي/ تُؤام أنها كانت ملتقى الطرق القادمة من ساحل الباطنة عبر وادي الجزي والمتجهة إلى إقليم السر (الظاهرة) وإقليم الجوف (الداخلية) جنوبًا، أو المتجهة من السر والجوف إلى بينونة (ليوا)، أو المتجهة من تُؤام (البريمي) إلى إقليم الصير والساحل الغربي للخليج العربي والبحرين (السالمي، محمد الشيبة: ٥٤). وهذه الأهمية الاستراتيجية لموقع تُؤام جعلها ممرًا للقوى الغازية لعُمان قديمًا (الخلافة الأموية والعباسية)، وحديثًا (حملة نادر شاه والدولة السعودية الأولى والثانية) (السالمي، محمد الشيبة: ٥٤). وهذه الأهمية الاستراتيجية للمكان تدعونا إلى ترجيح بأن الجوّ/ تُؤام/ البريمي لم تكن فقط تلك الواحة بقراها التسع، وإنما عاصمة لإقليم أوسع امتد إلى بينونة/ ليوا غربًا، وإلى حدود اليمامة في شمالها الغربي، وشملت أيضًا: حتى وحفيت ووادي فدا ومحضة في الشرق، وديار الحدان في جبال الحجر الغربي كذلك، وهي المنطقة الممتدة بعد صحار بقليل وحتى قرية دبا (مجهول، ١٩٨٥، هامش ٩: ٢١٩). هذه الفرضية مبنية على أن تعيين وال واحد على كل هذه المناطق كان تقليدًا قديمًا ربما يعود إلى بداية العهد الإسلامي وبداية تشكل الدولة في عُمان، واستمر إلى بداية عهد اليعاربة. وهذه الفرضية قائمة أيضًا على عدم وجود إشارة في المصادر حتى بداية العهد اليعربي، حيث لا توجد إشارة تذكر تعيين ولاة منفصلين لديار الحدان وحتى ودبا وليوا. وإن وجود مركز إداري يشرف على الجو وليوا وجبال الحدان وحتى ودبا أدى إلى خلق روابط مصلحية قوية، وتحالفات قبلية بين سكان هذه المناطق، الأمر الذي ربما يفسر وقوف الحدان الأزديين مع بني سامة بن لؤي وغيرهم من النزاريين ضد بقية الأزد واليمانيين، كما حدث في وقعة القاع سنة ٢٧٨هـ/ ٩٨٨م، وقد استمرت تلك العلاقة القوية أيضًا في الفترة التي تلت سقوط الإمامة الثانية ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م، حيث ساعد بنو سامة الذين كان لهم نفوذ كبير في عُمان على تعيين ثلاثة من أئمة الحدان الإباضيين في كرسي الإمامة (مجهول، ١٩٨٥: ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨؛ العش، ١٩٩٤: ١٦، ١٧ – ١٨، ١٩)؛ مما يدعونا إلى تقبل فكرة كونها عاصمة لإقليم واسع عرفت باسمه، وعرف بها، وهو إقليم الجو/ تؤام، إشارة ياقوت بتبعية قرى كثيرة لتُؤام/ الجوّ؛ مما يعني بكل وضوح وجود إقليم، وهو أمر أكده عدد من الدارسين المحدثين كويلكنسون والحارثي وعبيدلي لفرضية كون مصطلح الجوّ لا يعني فقط تُؤام/ البريمي، بل يعني أيضًا إقليمًا مستقلاً (Wilkinson, 1977: footnote no.5 ,p. 33؛ الحارثي، ٢٠٠٤: ١٤)، وعبيدلي (مجهول، ١٩٨٥، هامش ١٢: ٢٢٠، ٢٢١).

وقد عدّ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م) تُؤام عاصمة (قصبة) عُمان، بينما عدها آخرون عاصمة (قصبة) للأقاليم الساحلية، وصحار عاصمة (قصبة) للأقاليم الداخلية أو البعيدة عن الساحل. (البكري، ١٩٤٥-١٩٥٠، ج١: ٣٢٣). وإشارة البكري لتؤام أنها قصبة (عاصمة) للأقاليم الساحلية في عمان أمر لا تؤكده الشواهد

التاريخية المتوافرة بدقة حتى الآن، لكنها على الرغم من عدم دقتها إلا أنها تشير بشكل غير واضح إلى ما تمثله تُؤام العُمانية أنّها منطقة ذات أهمية إدارية في العصر الراشدي والأموي وبداية العصر العباسي في القرون ١- ٢هـ/ ٧- ٨ م؛ وممّا يعزز إمكانية وجودها كعاصمة في الفترة المذكورة اتخاذ الجلندانيين لها كمنطقة استقرار. ففي أحداث تمردهم على الإمامة الإباضية الثانية في عصر المهنا بن جيفر (٢٢٦- ٢٣٧هـ/ ٨٤٠- ٨٥١م) أشارت المصادر المحلية إلى إحراق ٥٠- ٧٠ بيتًا تابعًا لهم في تُؤام؛ ممّا يعني وجود أعداد أخرى من البيوت لم تحرق في تلك الأحداث؛ ويشير هذا إلى وجود تركز كبير لهذا البيت الحاكم في هذه المنطقة (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٣٤٦). هذا الأمر ربما يشير أيضا إلى إمكانية أن تكون تُؤام هي العاصمة قبيل ظهور الإسلام، ثم استمر الأمر حتى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي في العصرين الأموي والعباسي، إلا أن الأمر بدأ بالتغير في أواخر القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي عندما نشأت الإمامة الإباضية الثانية، التي نقلت العاصمة إلى نزوى، حيث بقيت هناك حتى نهاية الإمامة الإباضية في سنة ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م.

إن أقدم إشارة إلى التنظيم الإداري لتُؤام يعود إلى فترة الإمامة الثانية، وذلك في إمامة الإمام المهنا بن جيفر الفجحي (٢٢٦هـ/ ٨٤٠م- ٢٣٧هـ/ ٨٥١م)، حين كان أبو مروان سليمان بن الحكم واليا عليها (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٣٤٦؛ مجهول، ١٩٨٥: ٢٦٢)، إلا أن المعلومات شحت بعد هذا الوقت؛ فلم نعد نسمع عن ولاة عُينوا على هذا الإقليم حتى عهد اليعاربة حين عين الإمام ناصر بن مرشد (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م- ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) أبو الحسن علي بن عثمان واليًا عليها وعلى ليوا وحتى وديار الحدان ودبا (السالمي، ١٩٩٩: ٧٧). وإشارة بعض المصادر إليها بقصبة عُمان مما يلي الساحل ربما يقصد به الساحل بعد صحار وحتى رؤوس جبال مسندم، وقد ضمّ هذا الساحل، الذي تمثل دبا أهم مركز له مع جبال الحدان والجو (البريمي) وليوا؛ ليكون ناحية إدارية تتبع لوالٍ واحد في عهد الإمام ناصر بن مرشد (السالمي، ١٩٩٩: ٧٧). وهذا التقليد الإداري كان على الأرجح أقدم من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، ويعود إلى عدة قرون سابقة، على الرغم من أن ذكر منطقة الجو (البريمي) أصبح شحيحا في المصادر العربية في القرن٤هـ/ ١٠م كمركز إداري ذي أهمية، وتلاشى ذكرها تمامًا في القرون التالية؛ لأن صحار أخذت مكانها وحلّت محلها كعاصمة إدارية للدويلات التابعة للقوى الخارجية (الخلافة العباسية، بني وجيه، بني مكرم، بني بويه)، والتي قامت في عُمان في أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع وحتى نهاية القرن الخامس الهجري/ أواخر القرن التاسع وبداية العاشر وحتى بداية القرن الحادي عشر الميلادي، بينما اتخذت الإمامة الإباضية الثانية نزوى عاصمة إدارية للبلاد منذ بداية عهد الإمامة الإباضية الثانية.

٣ – السَرَ/ سَرَ عُمان (الظاهرة):

السَرَ(الظاهرة) إقليم جغرافي يقع خلف منطقة الباطنة تفصل بينهما سلسلة جبال الحجر الغربي، ويفصله عن إقليم الجوف الجبل الأخضر وعن إقليم الجوّ وادي البريمي، وتتداخل حدوده مع الربع الخالي. السر عبارة عن سهل ضيق من أراضي المنحدرات الرملية والحصوية قليل الغطاء النباتي والمياه، والزراعة فيه قليلة في المناطق المرتفعة من الأودية حيث تتناثر فيها القرى على شكل واحات متباعدة، وأراضيه أكثر ملاءمة لنشاط رعي الجمال والماعز. يطلق على السر أيضًا غربي عُمان والمناطق الغربية (مايلز، ١٩٨٦: ٣٠٧)؛ (الحارثي، ٢٠٠٤ :١٤). وأقدم تعريف للسر ما ذكره المقدسي الذي جعل السر بلدة: «والسَرَ أصغر من نزوة والجامع في السوق، شربهم من أنهار وآبار قد التفت بها النخيل» (المقدسي، ١٩٠٦: ٩٣)، وعرف الإدريسي السر كبلدة: «من قواعد البلاد المعلومة... وسر عُمان» (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٠)، «ومن منح إلى سر عُمان غربًا مرحلتان، وهي في أسفل جبل شرم، حيث منبعث نهر الفلح» (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٧). وهناك إشارة أخرى إلى السر كبلدة ذكرها القاضي أبو عبد الله محمد: «وأن تبذلوا الإنصاف لأهل السر والسنينة في حرق منازلهم...» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١ : ٤١٣). وذكره كذلك بقوله: «وأن تبذلوا الإنصاف لأهل السر... وأنا أشير عليكم بذلك في الأحداث التي جرت في السر...» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٤١٦، ٤١٧). وذكر العوتبي في كتابه الأنساب السر كإقليم، وذكر البلدان المختلفة التي يتكون منها هذا الإقليم، فقال: «وقد خرج الحواري بن عبد الله الحداني السلوتي، والفضل بن الحواري ومن كان معه من النزارية وبني الحارث الذين في السر» (العوتبي، ٢٠٠٥، ج٢: ٢٢٦). وقال أيضًا: «... ونزلها بنو قطن من الأنصار في الجاهلية، ومنازلهم عبري والسليف وتنعم من السر...، ونزلها قوم من قضاعة من بني المقين بن جسر نحو مئة رجل، منازلهم بضنك من السر» (العوتبي، ١٩٩٢، ج٢: ٢٧٧).

من خلال النصوص السابقة يتبين لنا أن مصطلح السر كان يشير إلى معنيين مزدوجين، أحدهما يشير إلى بلدة بعينها تسمى السر أو سر عُمان، كما جاء عند المقدسي والإدريسي والقاضي أبي عبد الله محمد بن عيسى السري، وهذه البلدة هي عبري، أهم بلدة في إقليم السر وعاصمته، وهي علم للإقليم نفسه، كما قيل لنزوى في السابق عُمان، أو كما ذكر في المصادر العربية لصحار أنها عُمان، كل ذلك للدلالة بالجزء عن الكل، أو بالدلالة عن الكل لتعني الجزء، كما جاء حول صحار «قال في العزيزي: وعُمان مدينة جليلة بها مرسى السفن من السند والهند والصين والصين...» . ومن الأماكن التابعة لهذا الإقليم حسب ما تشيرإليه نصوص العوتبي: عبري، والسليف، وتنعم، وضنك (العوتبي، ١٩٩٢، ج ٢: ٢٧٧)، وأشار المقدسي إلى السر(عبري)، ضنك (المقدسي، ١٩٠٦: ٧٠، ٩٣)، وأشار الإدريسي أيضا إلى منطقة تسمى بثرون في غربي عُمان. وأشار أيضا إلى السنينة (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٠، ١٥٨)، وأشار المقدسي إلى مكان يسمى حفيت (المقدسي، ١٩٠٦: ٧١).

ويمكننا على نحو أشمل أن نعطي مدلولاً أوسع لهذا الإقليم بأنه كان يضم كل المناطق الغربية من عُمان، والتي تعرف بالظاهرة في الوقت الحالي، ويعني أيضًا في الوقت نفسه بلدة عبري نفسها.

وعلى الرغم من عدم وجود معلومات حول التنظيم الإداري لهذا الإقليم، إلا أنه يمكننا الجزم بأن عبري كانت لأهميتها التجارية كمحطة تلتقي عندها طرق التجارة الداخلية في الإقليم، وتلتقي عندها طرق القوافل المتجهة إلى إقليم الجوف (الداخلية) أهم بلدة في هذا الإقليم وعاصمته؛ لذا من المرجح أن تكون مركزا إداريا ربما كان يشرف على كامل الإقليم أو أجزاء كبيرة منه، ومن المرجح أن تكون ضنك مركزًا إداريا أيضًا لها والٍ مستقل يشرف على ضنك والقرى المجاورة لها.

٤- الشميلية/:

اصطلاح الشميلية أو الشمال اصطلاح محلي لم أعثر على دليل على وجوده في العصر الإسلامي؛ لكن لا يمنع وجوده كعرف محلي متوارث للإشارة إلى المنطقة الساحلية الممتدة من بعد صحار إلى رؤوس جبال مسندم. وأشهر بلدة في هذا الإقليم هي دبا، وهي بلدة وميناء عدتها المصادر أحد أسواق العرب الكبرى في الجاهلية، وتكرر ذكرها في المصادر الجغرافية طوال فترة الدراسة كأحد الموانئ الصغيرة النشطة في بحر عمان (ابن حبيب، ٢٠١٣: ٢٦٥، ٢٦٦؛ ابن خرداذابة، د.ت: ٦٠؛ المقدسي، ١٩٠٦: ٧٠، ٩٣؛ الزمخشري، ١٩٩٩: ٩٥؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ٤٣٥). لقد كانت دبا مركزًا إداريا ضمن الإشراف الإداري لوالي الإمام ناصر بن مرشد الذي كان يشرف أيضًا على تؤام وليوا وبلدة حتى وديار الأحدان؛ ممّا يشير إلى أنّ إقليم الشميلية بأسره كان يدار من الجو، وأن تكرار ذكرها في المصادر يشير إلى أنها كانت أهم مركز إداري بعد صحار إلى جلفار؛ لذا يمكننا أن نرجح -بناء على ذلك- أن إشرافها الإداري ربما امتد بصورة طبيعية شمالاً من رأس مسندم إلى عند المرير جنوبًا، الذي يمثل حدًا فاصلاً بين إقليم الشميلية أو الشمال، وإقليم الباطنة (مايلز، ١٩٨٦: ٣٦٢)، شاملاً خورفكان (ياقوت، ١٩٨٤، ج٢: ٤٠٠)، وكلبة (ياقوت،١٩٨٤، ج٢: ٤٠٠)، وكمزار (ياقوت، ١٩٨٤، ج٤: ٤٧٩)، وكرشا (العوتبي، ٢٠٠٥، ج ٢: ٣٧٣؛ المقدسي، ١٩٠٦: ٧٠، ٩٣)، وحرثان (البكري، ١٩٧٧: ٤٧)، والخيل (الإدريسي،د.ت، ج ١: ١٦٢)، ومدحاء (العوتبي، ١٩٩٢، ج ١: ٣٧٣)، وانظر أيضًا حول المنطقة (مايلز، ١٩٨٦: ٣٥٩- ٣٦١، ٣٦٢؛ لوريمر، ١٩٩٥: ١٨٧؛ لوريمر، ١٩٩٥: ٢٣٧- ٢٤٠؛ لوريمر، ١٩٩٥: ٢٣-٢٧).

٥- ديار الحدَان:

تشير المصادر العمانية إلى جبال الحدان في أكثر من موضع كديار لقبيلة الحدان الأزدية، وعلى الأغلب أن ديار الحدان وجبال الحدان كليهما يعنيان المناطق التي كان يسكنها الحدان. وحسب ما ذكره السيابي في الإسعاف أن جبال الحدان تشمل جزءًا من سلسلة جبال الحجر الغربي ضمن مناطق صحار الداخلية (السيابي، ١٩٦٥: ١٢٩)، حيث ما زال المزارعون في المناطق الداخلية لصحار حتى وقت قريب يطلق عليهم اسم الحدان، لكن إشارة العوتبي إلى بلدة ينقل بأنها في جبال الحدان (العوتبي، ١٩٩٢، ج٢: ٣٢٠) يعطي مؤشرا على أن هذا الإقليم كان أوسع من ذلك، حيث كان على الأرجح يشمل ذلك القسم من جبال الحجر الغربي الممتدة من صحار إلى قرب الرستاق جنوبًا، ومن صحار إلى المنطقة الجبلية المقابلة لولاية لواء شمالاً، ضامًا كذلك كل المناطق الداخلية الملاصقة لهذه الجبال. وفي القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي كانت جبال الحدان أحد المراكز الإدارية مع الجو وليوا ودبا تحت إدارة وال واحد في عهد الإمام ناصر بن مرشد، ومركزه البريمي، وهو تقليد يعودعلى الأرجح لمراحل سابقة.

٦ – الباطنة:

إقليم يطلق على شريط السهل الساحلي بين البحر وسلسلة جبال الحجر الممتد من عند المرير في الشمال إلى السيب في الجنوب بطول يبلغ٢٨٠ كم، ويتفاوت عرضه بين ١٠ كم في أقصى نقطة ضيقة له في شماله إلى ٣٥ كم في أقصى نقطة اتساع له في الوسط، تغلب التربة الرملية على المناطق القريبة من الساحل بينما تغلب التربة الطينية على المناطق البعيدة عن الساحل، وكلما اقتربنا من الجبال تصبح الأراضي حصوية. وتقطع هذا الإقليم أعداد كبيرة من الأودية متجهة نحو البحر (مايلز، ١٩٨٦: ٣٠٥).

يرجع أحد معاني تسمية الإقليم بالباطنة إلى موقع الإقليم بين خليج عُمان وسلسلة جبال الحجر الشرقي؛ فهو في الوسط بينهما مثل موقع البطن من جسد الإنسان. وتعود أقدم إشارة إلى تسمية هذا الإقليم بالباطنة إلى أبي المؤثر صاحب كتاب الأحداث والصفات في أواخر القرن ٣هـ بداية القرن ٤هـ/ أواخر القرن ٩م بداية القرن ١٠م، حيث أشار إلى ذهاب شاذان بن الصلت إلى الباطنة: «وسار شاذان حتى دخل الباطنة...» (أبو المؤثر، ١٩٩٦: ٤٠). وهناك إشارة أخرى وردت عند العوتبي صاحب كتاب الأنساب، حيث ذكركلًا من سليمان بن عبد الملك بن بلال السليمي ونصر ابن منهال العتكي، فقال: «وكان سليمان شيخًا مطاعًا في قومه بالباطنة... وخرج نصر بن المنهال فبايع العتيك بالباطنة...» (العوتبي،١٩٩٢، ج٢: ٣١٣، ٣٢٠). ولم تذكر المصادر المحلية الحدود الجغرافية لإقليم الباطنة، والذي ورد فيها مجرد إشارة عامة حيث قال العوتبي: «... فخاف أهل صحار وما حولها من الباطنة...» (العوتبي، ٢٠٠٦، ج٢: ٧٦١).

وأشارت المصادر إلى وجود وال في صحار (أبو المؤثر، ١٩٩٦: ٥١؛ مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٣٤٦) ، وأشير أيضا إلى دما (السيب) كأحد مناطق الباطنة (البطاشي، ٢٠٠٤، ج١: ١٧٠)، وذكر الإدريسي دما أنها قرب صحار، وأن بها مغاصا للؤلؤ: «ومن قلهات على الساحل إلى مدينة صحار مائتا ميل، وبقرب منها (أي صحار) على الساحل قرية دما، وهي قرية يكون في الشتاء عامرها قليلًا، ومعايشها كاسدة، وتصرف أهلها قليل، وأما في الصيف فإنها تكون كالمدينة العامرة؛ لأن بها مغاص اللؤلؤ الجيد جدًا، وهي مشهورة بجيد اللؤلؤ المستخرج بها» (الإدريسي، د.ت، ج ١: ١٥٦). وقد وقعت في دما المعركة المشهورة بين أهل عمان بقيادة الأهيف بن حمام الهنائي، وجيوش الخلافة العباسية بقيادة محمد بن ثور في يوم الأربعاء ٢٦ ربيع الآخر سنة ٢٨٠هـ/ ١٤ يوليو ٨٩٣م ، حيث ذكرت عند كل من صاحب كشف الغمة (ت. بعد١١٤٠هـ/

١٧٢٧م): «... و قد ألجؤوه إلى السيب على سيف البحر... وكانت هذه الوقعة بقرب مسجد الجامع من دما من الباطنة» (مجهول ١٩٨٥: ٢٧٣)، وابن رزيق (١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م) صحاب كتاب الفتح المبين «... وقد ألجؤوه إلى سيف البحر من السيب» (ابن رزيق، ١٩٨٣: ٢٣٦)، وأكد البطاشي هذا التماثل بين دما وبلدة السيب الحالية، وأنهما اسمان لمكان واحد (البطاشي، ٢٠٠٤، ج١: ١٧٠). وذكر العوتبي حادثة نهب راشد بن شاذان لدما وقتل واليها في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي (العوتبي، ١٩٩٢، ج٢: ٢٢٦).

وهذه المعلومات في المصادر حول وجود ولاة لمنطقتي دما (السيب) في جنوب الباطنة، ولصحار في شمال الباطنة، مع عدم وجود أشارات إلى ولاة آخرين في الباطنة، تشير إلى أن سلطتهما الإدارية كانتا تتعديان مدينة صحار أو دما، وتشملان منطقة واسعة في شمال الباطنة وجنوبها. أما ما ذكره الهمداني حول دما عند ذكره لساحل عُمان الممتد من مسقط إلى سواحل حضرموت وإقرانه بين مسقط ودما فإنّه يشير إلى تبعية مسقط لدما (السيب): «وأول إحاطة البحر باليمن من ناحية دما فطنوى (طيوي) فالجمجمة فرأس الفرتك فأطراف جبال اليحمد، وما سقط منها إلى ناحية الشحر فالشحر فغب الغيث، بطن من مهرة، فغُب القمر زنة قمر السماء، فغب العقار بطن من مهرة، فالأخيرج فالأسعاء...» (الهمداني،١٩٨٢: ٨٢)؛ مما يدفعنا إلى القول إن مسقط كانت آخر الحد الجنوبي للباطنة، أما الحد الشمالي للإقليم فمن المسلم به أن المرير آخر نقطة فاصلة بينه وبين إقليم الشميلية، وهي تمثل آخر الحد الشمالي لهذا الإقليم.

تُعدّ صحار عاصمة لشمال إقليم الباطنة، وأهم ميناء في هذا الإقليم؛ إذ قل ما تخلو إشارة إلى عُمان في المصادر العربية من ذكر صحار (ابن خرداذابه، د.ت: ٦٠؛ ابن الفقيه، ١٣٠٢هـ:١١؛ الإصطخري،١٩٦١: ٢٧؛ المقدسي، ١٩٠٦: ٩٢، ٩٣؛ الهمداني، ١٩٨٣: ٢٣٧؛ الإدريسي، د.ت، ج ١: ١٥٦، ١٥٧)؛ (ياقوت، ١٩٨٤، ج٣: ٣٩٣، ٣٩٤)، وقد تحولت إلى عاصمة للمناطق التابعة لولاة الخلافة العباسية والدولة البويهية والأسر الحاكمة، من وجيهية ومكرمية في عُمان منذ نهاية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي ، ويعود ذلك إلى بروز دور صحار التجاري كأحد أهم مراكز التجارة في المحيط الهندي؛ مما سمح بوجود وفرة في الموارد المالية من الضرائب، وكذلك للمقاومة الشديدة للحكم الخارجي التي قام بها سكان المناطق الداخلية، مما جعل الحكام يتخذون صحار عاصمة لهم. بالإضافة إلى صحار ودما هناك منطقتان أخريان ذكرهما الجغرافيون العرب كانتا تشكلان جزءا من إقليم الباطنة: مسقط (ابن الفقيه،١٣٠٢هـ: ١١؛ المقدسي، ١٩٠٦: ٩٣؛ البكري، ١٩٧٧: ٣٧). وصَحم (البكري، ١٩٧٧: ٣٧).

٧ – جبال اليحمد/ ديار اليحمد:

شكلت جبال الحدان أغلب القسم الغربي من جبال الحجر، بينما امتدت جبال اليحمد من الرستاق ضامة غالبية الحجر الغربي إلى وادي سمائل الفاصل بين القسم الغربي والقسم الشرقي لسلسلة جبال الحجر. وذكر الرامهرمزي بشكل غير دقيق موضعها: «وفي جبال عُمان حيات تقتل لوقتها، وفيما بين صحار وهي قصبة عُمان، وبين جبال اليحمد موضع لا يسلكه أحد، فيه واد يسمى وادي الحيات...» (الرامهرمزي،١٨٨٣- ١٨٨٨: ٤٩)، بينما جعل الهمداني نهاية جبال اليحمد عند رأس الفرتك: «... وأول إحاطة البحر باليمن من ناحية دما فطنوى (طيوي) فالجمجمة فرأس الفرتك فأطراف جبال اليُحْمد...» (الهمداني،١٩٨٣: ٩٠) واضعا نهاية هذه الجبال في نهاية إقليم ظفار؛ حيث يبدأ بعدها إقليم شحر اليمن، مما يعني أن جبال ظفار هي امتداد لسلسلة جبال الحجر، وهو أمر غير دقيق.غير أن المنطقة التي غلب عليها اليحمد واصطبغ اسمها بهم، من هذه الجبال لا تشملها جميعها وإنما تشمل المنطقة بين وادي سمائل في الشرق عند الخوض وبركة الموز ووادي الحواسنة في الغرب، مقابل الخابورة ومسكن، وهي الحلقة الوسطى من جبال الحجر، والتي تضم قرى الرستاق وقرى الجبل الأخضر وقرى وادي السحتن، وقرى وادي بني خروص، وجما، والعوابي، ووادي المعاول، ونخل (مجموعة علماء، ١٩٨٦،ج١: ٥٧، ٥٨)، ويقرن العوتبي الرستاق عند ذكرها بقبيلة اليحمد، فيقول: «... وهم بنو كاوس بن حاضر أهل سولي (سوني) وعيبي من رستاق اليحمد (العوتبي،١٩٩٢، ج١: ٣٧٣؛ ج٢: ٢٨٠). ويشير العوتبي عند حديثه عن وقعة الروضة في تنوف، التي هزم فيها اليحمد والعتيك وبنو مالك بن فهم أن اليحمد تمكنوا من النجاة بفضل معرفتهم بمسالك الجبل الأخضر؛ مما يشير إلى حد ما إلى أنهم كانوا من سكان المنطقة (العوتبي،١٩٩٢، ج٢: ٣١٤).

٨ – الجَوْف:

أشار العوتبي إلى الجوف كإقليم، وذكر منح كمنطقة تابعة له بقوله: «... وأن مالك بن فهم قام في مدته تلك بناحية الجوف، حتى أراح واستراح وأستعد لحرب الفرس وتأهب للقائهم، وحفر بناحية الجوف الفلج الذي بمنح اليوم بفلج مالك...» (العوتبي،٢٠٠٥، ج٢: ٢٦٨)، وقال العوتبي: «... فلما صاروا بالروضة من تنوف من حدود الجوف...» (العوتبي،١٩٩٢، ج ٢: ٣١٤). أما الهجاري فأشار إلى الجوف كإقليم، وذكر أن نزوى جزء من هذا الإقليم: «... ووالينا ابن أبي عفان نزوى وقريات الجوف...» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ١٢١)، وقال أيضًا: «... وينظرون إذا جبى القائد الجوف... يجبي أهل الجوف» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ١٤١).

من خلال النصوص السابقة نتبين وجود إقليم جغرافي مستقل هو الجوف الذي تشكل نزوى إحدى مناطقه، وهو المصطلح الذي كان يطلق على الأرجح على معظم المنطقة الداخلية لعُمان، وفي الوقت الحالي يقول الشيخ البطاشي نقلاً عن الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري عن حدود الجوف: «ومن أشهر نواحي عُمان ناحية الجوف، بجيم معجمة، وهي تضم جملة قرى وبلدان، وحدّها من المشرق نجد السحامة، ومن الغرب نجد المخازيم ونجد المصلى، ومن الجنوب بسيا، ومن الشمال الجبل الأخضر، وفيها

من البلدان الكبيرة إمطي وإزكي والبركة وفرق... ونزوى... وبهلى... وبالقرب منها قصر يبرين، ويقال للبلد الذي بني فيه جبرين في عرف العامة، وعلى عشرة أميال منها تقع بلدة بسيا، وفي ناحية الجوف حوزة كُدُم، بضم الدال، ويقع شمالي بهلا تجمع عدة قرى، منها بلاد سيت والحمراء والقرية والقلعة والعارض وذات خيل...، ومن ناحية الجوف أيضًا وادي سيفم ووادي الأعلى والعيشي والغافات واللجيلة، وهي غير اللجيلة التي بوادي بني جابر من أودية سمائل...» (البطاشي، ٢٠٠٤، ج١: ٤٠). بينما عزا البطاشي إلى الشيخ حمود السيابي قوله «إن الجوف يشمل ما كان من ديار العوامر تغريبًا إلى إزكي ونزوى وإلى الحمراء وبهلا، ثم إلى جبل الكور في الغرب» (البطاشي، ٢٠٠٤، ج١: ٤٠). نستنتج من النصوص السابقة أن حدود الجوف لا تشمل كل المنطقة الممتدة عبر وادي سمائل من الخوض حتى إزكي، وإنما تشمل بعض المناطق في شمال وادي سمائل، مثل إزكي وإمطي وبلاد العوامر في الشرق، إلى سيفم تحت حافة جبل الكور غربًا، والحمراء وتنوف تحت سفح الجبل الأخضر شمالاً وبسيا جنوبًا. هذا يفسر إلى حد كبير قول العوتبي عن تنوف بأنها من حدود الجوف، وهي تقع تحت سفح الجبل الأخضر، فكل المناطق تحت سفح هذا الجبل هي بكل تأكيد حد شمالي لمنطقة الجوف، بينما تمثل بلاد العوامر وإزكي حدًّا فاصلًا في الشرق، بينما تمثل سيفم حدها الغربي؛ لأن بعد جبل الكور يبدأ إقليم السر، بينما شكلت كل من بسيا ومنح وأدم حدها الجنوبي؛ لأنهما امتداد طبيعي للهضبة التي تشكل منطقة الجوف، والممتدة من سفوح الجبل الأخضر شمالاً وتنحدر نحو الصحراء في الجنوب.

ونزوى هي عاصمة الإقليم، وأكبر قراه، بهلا، وفرق، ومنح، وأدم، وتنوف، وكرشا، والحمراء، وكدم، وبلاد سيت، والغافات، وسيفم، وبسيا، وجبرين، وسلوت (مجهول، ١٩٨٥، هامش٥: ٢٥٣؛ الحارثي، ٢٠٠٤: ١٤، ١٥؛ Wilkinson, 1977 :footnote no.5 , p.33)

ومن القرى التي ذكرت في المصادر التاريخية في هذا الإقليم سلوت، لسيا= بسيا، ملح= منح، نزوة= نزوى، فرق، سعال، العفر= العقر، أدم، بهلا، زكي= إزكي، نبا، الروضة، القرية، ذوت، كدم، سمد نزوى (المقدسي، ١٩٠٦: ٧٠، ٩٣؛ قدامة، ١٩٨١: ٨٦؛ العوتبي، ١٩٩٢، ج٢: ٢٢٥، ٢٦٨، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٠؛ البكري، ١٩٧٧: ٣٧؛ الإدريسي، ج١: ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج١: ١١٥، ج٥: ٢٨١؛ شيخ الربوة، ١٩٢٣: ٢١٨؛ ابن بطوطة، ١٩٨٧: ٢٨٠). ومما لاشك فيه أن المدن الكبيرة في هذا الإقليم أو التي تشمل مساحات واسعة من الأرض كنزوى وبهلا وإزكي وفرق ومنح وأدم كانت تشكل عبر الحقب التاريخية مراكز إدارية واقتصادية مهمة في الإقليم.

٩- حطاط:

أشار صاحب كتاب كشف الغمة إلى وجود موضع على الساحل يسمى حطاط، أرست قبالته سفن الأسطول الذي أرسله الحجاج بن يوسف الثقفي لمقاتلة سعيد وسليمان ابني عباد بن عبد الجلنديين. ونظرًا لعدم وجود بلدة باسم حطاط على كامل الشريط الساحلي العماني، فإن الاحتمال الأكبر أن هذه المعلومة ربما تشير إلى ميناء مسقط الذي يعتبر أهم موضع في الشريط الساحلي الممتد من مسقط إلى قريات (مجهول، ١٩٨٥: ٢٤٢). وذكر لوريمر في سجله التاريخي الجغرافي مكانًا يسمى سيح حطاط، وأشار إلى امتداده من وادي عدي شاملا، وادي الميح، ووادي مجلاص، ووادي السرين إلا أنه لم يذكر قريات ضمن القرى والأماكن التي يشملها هذا الإقليم (لوريمر، ١٩٩٥: ١٣٢). وأورد كذلك الشيخ حمود السيابي أن إقليم حطاط يضم كل المناطق من حد بلدة بوشر إلى حد قريات (السيابي، ١٩٨٢، ج٢: ٩). ولم تحدّد هاتان الإشارتان عند السيابي ولوريمر حدود هذا الإقليم بالدقة الكافية؛ إذ إنهما أهملتا ذكر تبعية القرى الساحلية الممتدة من مسقط إلى قريات، وهي: سداب والبستان قنتب ويتي والسيفة والخيران، وعلى الرغم من ذلك، فإن كلتا الإشارتين تستندان إلى عرف محلي متوارث، حيث ما زال سكان المنطقة الممتدة اليوم من وادي عدي إلى قريات حتى وقت قريب يطلقون على منطقتهم هذه اسم حطاط أو يطلقون على إقليمهم (مسحاب حطاط). ومن المناطق التي ذكرت في المصادر والتي تعود إلى هذا الإقليم صيا (العوتبي، ١٩٩٢، ج١: ٢٥٨)، والقريات (قريات) (ابن بطوطة، ١٩٨٧: ٢٨٠)، ومن المرجح أن هاتين المنطقتين كانتا أهم حواضر إقليم حطاط، وكان يدير شؤون كل واحدة منهما وال مستقل؛ لكن تبقى قريات أهم مدن الإقليم من الناحية الاقتصادية وأكثرها سكانا.

١٠ - الشرق:

أما ما عرف بمصطلح «الشرق» فهو غير واضح بصورة كافية في المصادر المحلية غير ما ذكر في عدد محدود من النصوص مثل: «أهل الأحداث من الشرق» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٣٤١)، و: «... و خرج قوم من أهل الشرق من بني هناة...» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٣٤٤)، و: «... فلما كان بعد ذلك خرج قوم من أهل الشرق من بني هناة وغيرهم... فبعث الإمام سرية إلى الصقر بن محمد بسمائل، وكان ذلك اليوم الوالي بسمائل...» (مجموعة علماء، ١٩٨٦، ج١: ٣٤٤). كان والي الإمام ناصر بن مرشد صالح بن سعيد المعمري يدير منطقة تشمل صور وإبراء وشرق عُمان (السالمي، ١٩٩٩: ٧٧). كل هذه النصوص لا تعطي تحديدا دقيقا لحدود إقليم الشرق، إلا أنها تشير ضمنا أن صور وإبراء وسمائل والقرى المجاورة لها في الجهات الأربع كانت تشكل إقليم الشرق، وهو التصور المحلي نفسه الذي وجده مايلز شائعًا عند الناس حول حدود إقليم الشرق في الأزمنة الحديثة (مايلز، ١٩٨٦: ٣٠٨، ٣٠٩). واستنادا إلى ما عرفناه حول حدود إقليم الجوف، يمكننا تقديم تصور حول حدود إقليم الشرق أنه كان يضم كل قرى وادي سمائل فنجا، وبدبد، وسرور وسمائل المدينة والقرى المجاورة لها ووادي العق ووادي عندام وسمد الشأن والمضيبي، وكل القرى الممتدة من وادي الطائيين إلى جعلان في الجنوب الشرقي لعُمان، ضامًا معه كل المناطق الساحلية ابتداء من طيوي، وربما شمل أيضًا قرى ساحلية مثل فنس وبمه أيضًا وقلهات وصور وغيرها

من القرى الساحلية حتى سواحل جعلان، إلا أن صور وقلهات لم تصبحا ضمن الموانئ المشهورة في بحر العرب قبل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وقد تزايد دور قلهات في القرنين السابع والثامن الهجريين/ الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين لتصبح أهم ميناء في عُمان حتى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي. أما جعلان فكانت أهم تجمع سكاني في أقصى جنوب الإقليم منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، بينما شكلت سمائل أهم تجمع سكاني وحضاري في شمال الإقليم، وكانت إبراء أهم تجمع سكاني وحضري في وسط الإقليم.

وقد أوردت المصادر التاريخية عددا من الأماكن والقرى والبلدات التابعة لهذا الإقليم سمد (المقدسي، ١٩٠٦: ٧٠)، طنو= طيوي (الهمداني، ١٩٨٣: ٩٠)، الجمجمة (رأس الحد) (الهمداني، ١٩٨٣: ٩٠)، صور (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٥،١٥٠)، قلهات (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٥،١٥٠، ١٥٦)، شمليل على البحر (ياقوت، ١٩٨٤، ج١: ١٢٦)، جعلان (ابن المجاور، ١٩٥٤: ٢٧٢) جبل قهوان في جعلان (ياقوت، ١٩٨٤، ج٤: ٤١٩). ويمكننا من الوصف السابق ترجيح وجود ولاة في سمائل وإبراء وسمد الشأن وجعلان في العصر الإسلامي الوسيط، وقد شكّلت قلهات أهم ميناء في عُمان تابع لمملكة هرمز، أما صور فقد كان لقربها من قلهات ووجود خور جراما بها أثر بأن تصبح مرفأ صالحًا لرسو السفن تابعًا لقلهات، فلما انتهى دور قلهات بنهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي حلت صور مكانها منذ القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، حيث تحولت في عهد الإمام ناصر بن مرشد إلى أهم ميناء على ساحل بحر العرب، وقد أخذت بالتحول لتصبح أهم مركزً إداريً في جنوب إقليم الشرق.

١١ - شحر عُمان:

الشِحر أو الشَحر في اللغة الشط (ابن منظور، د.ت، مج٤: ٢٢٠٦). ويطلق لفظ الشِحر في الكتابات العربية تارة على منطقة جغرافية ساحلية واسعة ممتدة من بعد جعلان في عُمان إلى نهاية سواحل إقليم حضرموت: «...هو بين عدن وعُمان...» (ياقوت، ١٩٨٤، معجم البلدان، ج ٣: ٣٢٦)، وتارة يطلق على سواحل حضرموت وحدها التي يسكنها المهرة: «...وهو صقع على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن...» (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٧؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٤؛ المقدسي، ١٩٠٦: ٨٧؛ البكري، ١٩٧٧: ٣٤). كذلك، أشارت بعض المصادر إلى الأحقاف والتي تطلق عادة على إقليم ظفار بأنها شحر عُمان: «... الأحقاف منازل عاد، رمال مستطيلة بشحر عمان» (البكري، ١٩٤٥- ١٩٥١، ج١: ١١٩)، أما ابن سيده اللغوي الأندلسي المشهور فيعتبر شِحْر عُمان: هو ساحل البحر بين عُمان وعدن (ابن منظور، مج٤: ٢٢٠٦). وهذه الإشارات حول الشِحْر أو شحْر عمان في هذه المصادر يمكن تطبيقها على كل الساحل الممتد من جعلان حيث تنتهي جبال الحجر الشرقي إلى آخر حدود إقليم ظفار في الوقت الحالي، وقد أعطى الرامهرمزي لساحل إقليم ظفار اسمًا مستقلاً هو شحْر اللبان (الرامهرمزي، ١٨٨٣- ١٨٨٨: ١٣٠). وذكر ياقوت بحر العرب باسم آخر هوبحرعُمان وأن جزيرة مصيرة تقع في هذا البحر (ياقوت، ١٩٨٤، ج ٥: ١٤٤). هذا الإقليم شحيح المياه؛ بسبب غلبة الصحراء عليه مما ترتب على ذلك قلة السكان ومناطق الاستقرار ما عدا بعض مناطق الرعي وصيد الأسماك، وهو في عمومه يتسم بضعف الموارد الاقتصادية (ابن سعيد،١٩٧٠: ١٠٢؛ ابن بطوطة، ١٩٨٧: ٢٦٨- ٢٧٧؛ مايلز، ١٩٨٦: ٣٩٠- ٤٠٦، ٤٢٥- ٤٣٠). ومن المناطق التي أشارت إليها المصادر والتي من الممكن اعتبارها جزءا من هذا الإقليم هي رضاع (الهمداني، ١٩٨٣: ٩١؛ البكري، ١٩٥١- ١٩٥٤، ج ٢: ٦٥٤)، ساحل مناة (قدامة، ١٩٨١: ٨٦)، مصيرة (البكري، ١٩٧٧: ٣٤؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٥: ٢٣٤)، جون الحشيش (خليج مصيرة) (ابن سعيد،١٩٧٠: ١٠٢). لم يكن لهذا الإقليم أية أهمية اقتصادية لعدم وجود الزراعة فيه ولعدم وجود الموانئ وقلة الكثافة السكانية، لذا من المرجح أن يكون تحت السلطة الإدارية لوالي جعلان حيث كانت جعلان تمثل أقصى مركز إداري لجنوب إقليم الشرق، وهي الأقرب إلى هذا الإقليم.

١٢- أطراف عُمان/ سفل عُمان/

أما المنطقة الداخلية الممتدة من حد جعلان باتجاه الربع الخالي إلى حدود اليمن والتي تشمل اليوم كل المنطقة الوسطى والأجزاء الداخلية لإقليم ظفار خلف جبال القرى، فقد ذكر ياقوت أن هناك منطقة شاسعة بين عُمان واليمن تسمى الحُربثُ (ياقوت، ١٩٨٣، ج٢: ٢٣٦)، وحسب رأي ياقوت أن اسمها مأخوذ من نبات الحربثَ الذي يُعدّ من بين أجود نباتات الرعي، وهو يساعد الإبل والغنم على إنتاج اللبن جيد النوعية، وهو كما يبدو حسب ياقوت كان منتشرًا في هذه المنطقة (ياقوت، ١٩٨٣، ج٢: ٢٣٦)، فإذا كانت رواية ياقوت صحيحة بخصوص تواجد هذا النبات في هذه المنطقة، فإنه يمكن في ضوء ذلك تفسير إقدام قبائل مهرة على استخدام المراعي في هذه المنطقة التي أطلقت عليها المصادر المحلية اسم أطراف عمان/ سفل عمان إنما كان يعود إلى جودة مراعيها التي كان ينتشر فيها هذا النوع من النبات الجيد للرعي، وإجبار هذه القبائل على دفع الزكاة إنما يعكس قيام دولة الإمامة في القرن الثالث بممارسة حقها في السيادة على هذه الأراضي كلها، حيث ذُكر هذا الأمر في الأحداث المتعلقة بأعمال النهب التي تقوم بها قبائل مهرة (أبو المؤثر، ١٩٩٦: ٥٣، ٥٤؛ مجهول،١٩٨٥: ٢٦٠، ٢٦١؛ السالمي، ١٩٧٤: ١٥٢، ١٥٣). ونظرا لطبيعتها الصحراوية وقلة سكانها وضعف أهميتها الاقتصادية فإنها لم تكن موضع اهتمام من قبل السلطة المركزية في عُمان؛ لذا فإن ذكرها في غير تلك الأحداث يكاد يكون معدومًا في المصادر المحلية، ولم تشر إليها المصادرالعربية. وهي منطقة في غالبيتها صحراوية قليلة المياه مع توافر مناطق قليلة للرعي، لذا من المرجح انعدام أهميتها الاقتصادية وقلة مواردها وقلة سكانها؛ فإنها كانت خالية من وجود مركز إداري مستقل فيها، وعلى الأرجح أن سلطة وإشراف والي أدم امتدت إلى هذا الإقليم؛ لأن أدم أهم حاضرة قريبة من الإقليم.

١٣- ظفار/شِحْر اللبان.

قبل مجيء الإسلام بقرون عديدة أشار المؤلف المجهول صاحب كتاب الطواف حول البحر الأريتيري أن حدود عمان الجنوبية تبدأ بعد رأس الفرتك .(The Periplus, 1980: 38,104) أما بحر العرب فيشمل حد عُمان من الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية، إلا أن حدها الجنوبي الغربي مع اليمن يحتاج لتعينيه تحديد حدود إقليم الشحر، كما جاء في المصادر العربية. تتفق الكثير من المصادر العربية على أن إقليم الشحر موجود بين اليمن وعُمان (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٦، ٢٧؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٤؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج ٥: ٣٢٧؛ البكري، ١٩٤٥- ١٩٥٠، ج٣: ٧٨٣؛ الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٥؛ ياقوت،١٩٨٤، ج ٢: ١٣٧، ١٣٨)، إلا أن بعضها يعطي موقعًا أكثر تحديدًا له بأنه الشريط الساحلي المتاخم لليمن: «والشحر الشط: وهو صقع على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن» (ياقوت،١٩٨٤، ج ٥: ٣٢٧)، غير أن الهمداني (ت. بعد ٣٤٤هـ/ ٩٥٥ م) يعطي تحديدًا دقيقًا للموقع الجغرافي لإقليم الشحر بأنه يقع بعد رأس الفرتك وغبة قمر اللذين يقعان -حسب الخرائط دون أن يحدث تغير كبيرعلى اسميهما منذ ذلك الحين- بعد قرية رخيوت وانتهاء سلسلة جبال ظفار التابعة جميعها لمحافظة ظفار في سلطنة عُمان في الوقت الحاضر (الهمداني، ١٩٨٣: ٩٠، ٩١؛ (National Geographic Atlas of the World,2005). «وأول إحاطة البحر باليمن من ناحية دما (مسقط) فطنوى (طيوي) فالجمجمة فرأس الفرتك فأطراف جبال اليحمد (جبال ظفار) وما سقط منها إلى ناحية الشحر فالشحر فغب الغيث بطن من مهرة فغُب القمر زنة قمر السماء فغب العقار بطن من مهرة فالأخيرج فالأسعاء...» (الهمداني، ١٩٨٣: ٨٢)، بينما يجعل البكري(ت. ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م) من مدينة الأسعا، والتي أشار محقق كتاب جزيرة العرب محمد ابن علي الأكوع إلى أنها مدينة المكلا في ساحل حضرموت، وهي آخر نقطة حدودية بين عُمان واليمن: «... ثم تسير في قرى متصلة حتى تأتي الخريمة، وهي أكبر مدائن حضرموت فيها بساتين، ومياههم سيح، ثم ثلاث مراحل في رمال يسكنها قوم من مهرة، وإليهم تنسب الإبل المهرية حتى تنتهي إلى مدينة يقال لها الأسعا، وهي إحدى مدائن الشحر حد عُمان، وهي على ساحل البحر ثم إلى موضع يقال له ريسوت...» (البكري، ١٩٧٧: ٣٣، ٣٤؛ الهمداني، ١٩٨٣، هامش٢: ٨٢)، وتطلق بعض المصادر على إقليم ظفار اسم شحر عُمان. ولعل أقدم إشارة إلى تبعيتها لعُمان في المصادر تعود إلى النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ النصف الأول من القرن العاشر الميلادي ذكرها الإصطخري؛ وتبعه في ذلك ابن حوقل المتوفى في سنة ٣٦٧هـ/ ٩٨٨م نقلاً عن الإصطخري أن الشحر الذي كانت تقطنه قبيلة المهرة جزء من عُمان. (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٧؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٤)، وكذلك أشار الرامهرمزي إلى إقليم ظفار بشط العرب وبشحر اللبان، وأورد قصة أخذ حاكم عمان لضريبة العشور على التجارة؛ ممّا يؤكد سيادة حاكم عمان على هذا الإقليم (الرامهرمزي، ١٨٨٣- ١٨٨٨: ١٣٠)، وأشار الإدريسي المتوفى في سنة ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م إلى أنها جزء من عُمان (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٥)، وممّا يمكن الاستدلال عليه أيضًا، لكن بشكل غير مباشر هو دخول قبائل مهرة القاطنة في إقليم الشحر تحت سيطرة الإمامة في القرن الثالث الهجري، أولاً: أن الأمام عبد الملك ابن حميد (٢٠٨هـ/ ٨٢٤م- ٢٢٦هـ/ ٨٤١م) أرسل سرايا لقتال مجموعة من المهرة، وأنه أفلح في إخضاعهم. ثانيًا: قيام المسؤول عن زكاة الماشية عبد الله بن سليمان في عهد الإمام المهنا بن جيفر (٢٢٦هـ/ ٨٤١م- ٢٣٧هـ/ ٨٥١م) بدخول أرض مهرة، وقد رفض أحد وجوه قبيلة المهرة وسيم بن جعفر تأدية الزكاة المطلوبه، مما أدى بالإمام إلى إرسال الجيوش واعتقال وسيم وإجبار قبائل المهرة على دفع زكاة مواشيهم (السالمي، ١٩٧٤، ج١: ١٥٢، ١٥٣).

مما يمكن الاستدلال عليه أيضًا وبشكل غير مباشر أن معظم القبائل القاطنة في هذا الإقليم كانت قحطانية، ولها صلة قرابة وارتباط مع القبائل اليمانية الموجودة في عُمان، حيث أشار الهمداني أن أهل ريسوت كانوا من بني جديد من أولاد مالك بن فهم التي كانت معظم قبائلهم موجودة في عُمان، وكذلك فإن بعض بطون قبيلة المهرة كانت موجودة في عُمان أيضا (الإصطخري، ١٩٦١: ٢٧؛ ابن حوقل، ١٩٧٩: ٤٥؛ الهمداني، ١٩٨٣: ٩١، ٩٢، ٣٣٠؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٣: ١١٢؛ الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٤، ١٥٥). والذي يعزز ما ذكرناه حول تبعية إقليم ظفار لعُمان ما أشار إليه بعض الجغرافيين العرب حول طول الشواطئ الساحلية العُمانية من الشمال إلى الجنوب. فذكر الإصطخري «أن حدود أعمالها من ثلاثمائة فرسخ= ٣٠٠*٦= حوالي ١٨٠٠ كم طولاً تقريبًا ، ووافقه الإدريسي في هذا التحديد ذاكر: «وفيما يقال إن حدود بلاد عُمان دورًا تكون تسعمئة ميل= ٩٠٠*٢= ١٨٠٠ كم طولاً» . والفرسخ والميل من مقاييس الطول، وكلا المصدرين يشير هنا على الأرجح إلى مساحة الشريط الساحلي الممتد من جلفار إلى رأس الفرتك آخر حدود ظفار، وهو يقترب من حدود هذا الرقم، وهو الرقم الأقرب صحة من بين الأرقام التي ذكرها جغرافيون آخرون كابن حوقل والمقدسي والبكري لطول الشريط الساحلي، وهذه الأرقام موافقة للأدلة التاريخية التي ذكرناها لحدود عُمان الشمالية والجنوبية . أما اسم ظفار فلم يظهر إلّا بعد إنشاء السلطان أحمد بن محمد الحبوضي مدينة ظفار ما بين سنتي ٦١٦هـ/ ١٢١٩- ١٢٢٠م، و٦١٩هـ/ ١٢٢٢م، ومن ذلك الحين أصبح يقرن اسم المدينة بالحبوضيين، وقد عُمّم فأصبح يطلق على الأقليم اسم ظفار الحبوظي، حيث استمر ذلك حتى النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي، ثم أخذ اسم الحبوضيين في التلاشي في الفترة الرسولية منذ النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، ثم انتهى نهائيا في عهد الدولة الكثيرية منذ القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وبقي اسم ظفار وحده واستمر كاسم للإقليم حتى العصر الحاضر. حول الفترة الحبوضية والرسولية انظر (الحوقاني، ٢٠١٢: ٣٤- ٦٤، ٧٩-٩٨).

ومن المناطق التي أشارت إليها المصادر، والتي من الممكن عدها جزءًا من هذا الإقليم هي ريسوت (الهمداني، ١٩٨٣: ٩١،٩٢)،

ومدينة ظفار (ياقوت، ١٩٨٤، ج٤: ٦٠)، ومرباط (ياقوت، ١٩٨٤، ج٤: ٦٠؛ ياقوت، ١٩٨٤، ج٥: ٩٧)، وجزيرة خرتان وجزيرة مرتان (الحلانيات) (الإدريسي، د.ت، ج ١، ٥٢؛ ابن المجاور، ١٩٥٤: ٢٧١)، وهي نفسها جزيرة الطير التي ذكرها ابن بطوطة (ابن بطوطة، ١٩٨٧: ٢٧٥)، والنجد (ياقوت، ١٩٨٤، ج٥: ٢٦١)، وحاسك (ابن المجار، ١٩٥٤: ٢٧١)، ومدركة (ابن المجار،١٩٥٤: ٢٧١)، وجبال اللبان (جبال ظفار) (ابن سعيد، ١٩٧٠: ١٠٢).

هوامش البحث:

- هرمز: ميناء في البر الفارسي يطل على الخليج العربي يقع بالقرب من مصب نهر ميناب قرب بندر عباس، كان يتبع مملكة كرمان. انظر: السلمان، محمد حميد، الغزو البرتغالي للجنوب العربي؛ Lockhart, L «Hurmuz», EI2, 1960, vol. 3 , p. 584b, 106.

٢- تقع يبرين في الوقت الحالي في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (البحرين سابقًا) جنوب حرض بينهما ٨٠ كم. انظر: (الجاسر، د.ت: ١٨٧١، ١٨٦٩ – ١٨٨٠).

٣ - وردت (دما) حسب نقل السالمي، ولعله خطأ من النساخ؛ إذ لا توجد إشارة في المصادر إلى وجود اسم لموضع يقال له دما في شمال الباطنة أو ضمن المناطق القريبة من تؤام، ليوا، جبال الحدان، حتى. والأقرب أن تكون تصحيفا لاسم موضع دبا (السالمي، عبد الرحمن، ١٩٩٩: ٧٧).

٤ - بالنسبة لنزوى كان اصطلاحا معروفا في السابق ليس بنا حاجة لذكر مصدره، أما بالنسبة لصحار أنظر. (أبو الفداء، ١٨٤٠، تقويم: ٩٩). وكذلك إشارة ويلكنسون أن النصوص القديمة تشير إلى أن السر قد تشير إلى عبري وحدها. انظر: (Wilkinson: foot-note no.5 , p33).

٥- أشار البكري أنها في الجبال. انظر: (البكري، ١٩٧٧، جزيرة العرب: ٣٧).

٦- يشير البكري في كتابه عند ذكره للأحقاف، نقلاً عن رواية أبي عبيد الهروي عن الأزهري، أنه قال: الأحقاف: منازل عاد رمال مستطيلة بشحر عُمان. انظر: (البكري، ١٩٤٥- ١٩٥٠، ج١:١١٩)

٧ - على حساب أن الفرسخ يساوي ٦ كم تقريبًا. انظر: (هنتس، ١٩٧٠: ٩٤).

٨ - (الإدريسي، د.ت، ج١: ١٥٨). يساوي الميل ٢ كم تقريبًا. انظر: هنتس، المكاييل والأوزان، ٩٥.

٩ - يشير ابن حوقل أن المسافة بين عُمان (صحار) وأوائل مهرة نحو ١٠٠ فرسخ = ٦٠٠ كم، ومن عُمان (صحار) إلى عدن ٦٠٠ فرسخ = ١٢٠٠ كم، وأن المسافة بين عُمان (صحار) والمسقط ٥٠ فرسخًا= ٣٠٠ كم عامرة، و٥٠ فرسخًا = ٣٠٠ كم لا ساكن فيها من المسقط إلى أول بلد مهرة. مستثنيًا بذلك أجزاءًا كثيرة من المنطقة الشرقية وإقليم ظفار، وهو تقدير خاطئ تمامًا. انظر: (ابن حوقل١٩٧٩: ٤٥). أما المقدسي فذكر أن مساحتها ٨٠ فرسخا في مثلها = ٨٠*٨٠= ٦٤٠٠ فرسخ= ٦٤٠٠*٦ = ٣٨٤٠٠ كم تقريبا. فإذا كانت تعني طول الشريط الساحلي فهو رقم مبالغ فيه كثيرًا، وإن كان للمساحة الكلية فهو رقم يقل كثيرًا عمّا كانت عليه مساحة عُمان في العصر الإسلامي الوسيط. انظر: (المقدسي ١٩٠٦: ٩٣)، بينما يعطي البكري رقما منخفضا للمساحة الكلية ولمساحة الشريط الساحلي لا يتجاوز ٨٠ فرسخًا= ٨٠*٦= ٤٨٠ كم تقريبًا، وهو رقم منخفض بكل المقاييس (البكري، ١٩٧٧: ٣٦).

المراجع

ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد اللواتي الطنجي، (ت ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨- ٩، أو ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، ١٩٨٧.تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: محمد عبد المنعم العريان ومصطفى القفاص، دار إحياء العلوم، بيروت.

ابن حوقل، أبو القاسم بن علي النصيبي، (ت بعد ٣٧٨هـ/ ٩٨٨م)، ١٩٧٩. صورة الأرض، تحقيق: كراموس، دار مكتبة الحياة، بيروت.

ابن حبيب، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي (ت ٢٤٥هـ / ٨٦٨م)، ٢٠١٣. المحبر، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عنه، تحقيق: ايلز ليختن شتينر، ومحمد حميد الله، دار النوادر، لبنان.

ابن خرداذبة، أبو القاسم، عبيد الله بن عبد الله (ت ٣٠٠هـ/ ٩١٢م)، د.ت. المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد.

ابن رزيق، حميد بن محمد (ت. بعد ١٢٩٠- ١٢٩١/ ١٨٧٤م) ١٩٩٤. الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

ابن سعيد المغربي، أبو الحسن، علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد، (ت. ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م) ١٩٧٠. كتاب الجغرافيا، ط١، تحقيق: إسماعيل العربي، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

ابن المجاور، يوسف بن يعقوب بن محمد الدمشقي، (ت. ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م) ١٩٥١، ١٩٥٤. صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز (تاريخ المستبصر)، تحقيق: لوفرنج، ليدن.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (ت. ٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، ٧مج، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة.

أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود، الملك المؤيد، (ت. ٧٣٢هـ/ ١٣٣١- ١٣٣٢م) ١٨٤٠. تقويم البلدان، تحقيق: ديسلان، دار الطباعة السطانية، باريس.

ابن الفقيه، أبي بكر احمد بن محمد الهمداني، ١٣٠٢هـ مختصر كتاب البلدان، بريل، لندن.

أبو المؤثر، الصلت بن خميس الخروصي، (ت. ق٤هـ/ ق١٠م)، ١٩٩٦. الأحداث والصفات، تحقيق: جاسم ياسين محمد الدرويش، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

الإدريسي، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس، العالي بأمر الله، الشريف الإدريسي (ت ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م)، د.ت، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ٢ج، التحقيق: مجموعة من المحقيقين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

الأزكوي، سرحان بن سعيد، ٢٠٠٦. كشف اللغة الجامع لأخبار الأمة،ج٢، تحقبق محمد عبدالله النابوره، دار البارودي، بيروت، ط١.

الأصبهاني، الحسن بن عبد الله الأصبهاني، (ت. ق٣هـ/ ق٩م)، ١٩٦٨. بلاد العرب، تحقيق: حمد الجاسر وصالح العلي، الرياض.

الإصطخري، ابن إسحق، إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي، (ت النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ النصف الأول من القرن العاشر الميلادي)،١٩٦١. المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العال الحيني: وزارة الثقافة والأرشاد القومي، القاهرة.

البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب، (ت. ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م، أو ٤٩٦هـ/ ١١٠٢م) ١٩٤٥-١٩٥١، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، ٤ج، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.

البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب، (ت. ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م، أو ٤٩٦هـ/ ١١٠٢م) ١٩٧٧م، جزيرة العرب من كتاب المسالك والممالك، ط١، تحقيق: عبد الله يوسف غنيم، ذات السلاسل، الكويت.

التطيلي، بنيامين، ٢٠٠٢، رحلة بنيامين التطيلي، (٥٦١- ٥٦٩هـ/ ١١٦٥- ١١٧٣م)، ترجمة: عزرا حداد، المجمع الثقافي، أبوظبي.

الحربي، إبراهيم بن إسحق، (ت. ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)، ١٩٦٩م، المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق: حمد الجاسر، الرياض.

الحميري، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (ت. النصف الأول من ق٨ هـ / النصف الأول من ق١٤م)، ١٩٨٤، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط ٢، مكتبة لبنان، بيروت.

الرامهرمزي (بعد ٣٤٢هـ/ ٩٥٣م)، ١٨٨٣- ١٨٨٦، عجائب الهند بره وبحره وجزايره (مخطوط أستنبول)، تحقيق ليث، فان دير، بريل، ليدن.

الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عُمر، (ت. ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م)، ١٩٩٩م، الأمكنة والجبال والمياه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار عمار، بيروت.

شيخ الربوة، محمد بن أبي طالب الأنصاري، (ت. ٧٢٧هـ/ ١٣٢٧م) ١٩٢٣م، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، تحقيق: مهرن، ليبزج.

العوتبي، سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، (ت. ق٥هـ/ ١١م)، ٢٠٠٥م، الأنساب، ٢ج، تحقيق: محمد إحسان النص، وزارة التراث والثقافة، مسقط.

القوصي، عطية، ١٩٧٦. سيراف وكيس وعدن من القرن الثالث الهجري حتى السادس، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،مج، ٢٣،ص ٥٣-٧٢.

قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن زياد الكاتب البغدادي، (ت. ٣٢٨هـ/ ٩٣٩- ٩٤٠م، أو ٣٣٧هـ/ ٩٤٨- ٩٤٩م)،١٩٨١م، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، بغداد.

الكرماني، أفضل الدين، أحمد بن حامد، (ت. ٦١٥ هـ/ ١٢١٨م)، ٢٠٠٠، بدائع الزمان في وقائع كرمان، ترجمة: بديع محمد جمعة وثريا محمد علي، ط ١، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، القاهرة.

مجموعة علماء، ١٩٨٦، السير والجوابات لعلماء وأئمة عُمان، ٢ج، تحقيق: سيده إسماعيل كاشف، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

المقدسي، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر، البناء، الشامي البشاري، (ت. ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م)، ١٩٠٦م، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: دي خويه، بريل، ليدن.

مجهول، (ت. بعد١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م)، ١٩٨٥م، كشف الغمة

الجامع لأخبارالأمة، تحقيق: أحمد عبيدلي، قبرص، نيقوسيا.

المسعودي، أبو الحسن، علي بن الحسين بن علي المسعودي، (ت. ٣٤٥هـ/ ٩٥٦م)، ١٩٨١م، التنبيه والأشراف، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

الهمداني، لسان اليمن، الحسن بن أحمد بن يعقوب، (ت. بعد ٣٤٤هـ/ ٩٥٥م)، ١٩٨٣م، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار الآداب.

ياقوت الحموي، شهاب الدين، أبو عبد الله، يعقوب بن عبد الله الرومي الحموي، (ت. ٦٢٦هـ)، ١٩٨٤، معجم البلدان، ٥ج، دار بيروت ودار صادر، بيروت.

المراجع العربية والمعربة:

أبو حجر، ٢٠٠٩، آمنة، المعجم الجغرافي، دار أسامة، عمّان.

البطاشي، سيف بن حمود بن حامد (ت. ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ٢٠٠٤، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان، ٣ج، مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط.

الجاسر،حمد، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: المنطقة الشرقية (البحرين قديمًا)، القسم الرابع (ق- ي)، دار اليمامة، الرياض.

الحارثي، عبد الله بن ناصر بن سليمان، ٢٠٠٤م، عُمان في عهد بني نبهان، الأحوال السياسية والأوضاع الاقتصادية «دراسة تاريخية»، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

الحوقاني، سالم بن عامر بن سالم، ٢٠١٢م، إقليم ظفار العُماني في ظل حكم الحبوضيين والرسوليين (٥٩٦- ٨٠٧ هـ/ ١١٩٩ – ١٤٠٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، أغسطس ٢٠١٢م.

الخصيبي، أحمد بن سالم، ٢٠٠٤، نظام المحافظات والولايات بسلطنة عُمان، معهد الإدارة العامة.

خليل، محمد محمود، ٢٠٠٦م، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية (٤٦٩-٩٦٣ هـ/ ١٠٧٦- ١٥٥٥م)، مكتبة مدبولي، القاهرة.

دوران، دارلي،١٩٩٠م، تاريخ النقود في سلطنة عُمان، البنك المركزي العُماني، لندن.

السالمي، نور الدين، عبد الله بن حميد (ت. ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣- ١٩١٤م)، ١٩٧٤م، تحفة الأعيان، ٢ج، دار الطليعة، الكويت.

السالمي، عبد الرحمن، ١٩٩٩م، «السيرة العُمانية كجنس أدبي»، نزوى، عدد ١٩، ٦٢- ٧٨.

سلطان، عبد المنعم عبد الحميد، ٢٠٠٧، تاريخ عُمان والخليج في صدر الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

السيابي، سالم بن حمود، ١٩٦٥، إسعاف الأعيان في أنساب عُمان، المكتب الإسلامي، دبي.

السيابي، سالم بن حمود، ١٩٨٦، عُمان عبر التاريخ، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، ١٩٩٩، تاريخ عُمان في العصور الإسلامية الأولى، دار الحكمة، لندن.

العجيلي، محمد صالح ربيع، ٢٠١٢، المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج١، دار صفاء، عمّان، .

العش، محمد أبو الفرج، ١٩٩٤، النقود العمانية من خلال التاريخ الإسلامي، سلسلة تراثنا، العدد.٥٤، وزارة التراث، مسقط.

فوزي، فاروق عمر، ٢٠٠٧، الموجز في تاريخ عُمان السياسي في القرون الإسلامية الأولى ١هـ- ٩٠٦هـ/ ٦٢٢- ١٥٠٠م، دار مجدلاوي، عمان.

لوريمر، ج.ج، ١٩٩٥، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، القسم ٢، الجغرافيا، ٧ مج، دار جارنيت، ريدنج.

مايلز، ١٩٨٦، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة: محمد أمين عبد الله، القاهرة.

هاشم، مهدي طالب،، الحركة الإباضية في المشرق العربي: نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة.

هنتس، فالتر، ١٩٧٠، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمّان.

وينك، أندريه، ٢٠١٢، الهند: تكوين العالم الهندي – الإسلامي : الهند في مطلع العصور الوسطى والتوسع الإسلامي (ق ٧ –

١١م)، ترجمة: عبد الإله الملاح، ط١، دار الكتب الوطنية، أبوظبي.

المراجع الإنجليزية:

Bosworth ,C. E ,2000, «Uman», Encyclopaedia of Islam 2nd edition, vol.10, PP. 818 ,817 -815 ,814, Leiden.

Headley, R. L, 1960, «Al– Batina», Encyclopaedia of Islam 2nd edition, vol.1, PP. 1098, Leiden.

King, Geoffrey. R, "The Coming of Islam and the Islamic period in the UAE", pp. 97 -70. In ,. http:// www.emiratestravelguide.com.

King, G. R. D, 1995,»Al– Rub› al– Khali», Encyclopaedia of Islam 2nd edition, vol.8, PP. 576,577 ,575, Leiden.

Lockhart, L «Hurmuz», EI2, vol. 3 , p. 584b; Mulligan, G. Rentz.W.E, 1960, «Al– Buraymi», Encyclopaedia of Islam 2nd edition, vol.1, PP. 1315 ,1314 ,1313, Leiden.

Mulligan, W.E, 1965, «Al– Djiwa», Encyclopaedia of Islam 2nd edition, vol.2, PP. 557 ,556, Leiden.

National Geographic Atlas of the World, 8th. Ed, 2005, Washington.

Slot, B, 1993, The Arabs of The Gulf, 1784 -1602: an alternative approach to the early history of the Arabs Gulf States and the Arab peoples of the Gulf , mainly based on sources of the the Dutch East India company, Leidschendam.

Smith, G.R, 2002, «Al– Yamama», Encyclopaedia of Islam 2nd edition, vol.11, p, Leiden.

The National Atlas of the United Arab Emirates, 1993, Al Ain, Unitedt Arab Emirates University.

The Periplus of the Erythraean Sea by an unknown auther with some extracts from Agatharkhides on the Erythraean Sea 1980, translated and edited by G.W. B. Huntingford, The Hakluyt society.

Wilkinson, J.C «Kalhat», EI2, vol. IV, p. 500b

Wilkinson, J. C, 1977, Water and tribal settlement in south- East Arabia: A study of the Aflaj of Oman, Oxford.